الفصل الثاني

متغيرات إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003

توطئة:

تقرر إنشاء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المؤتمر الذي عقده وزراء خارجية دول الخليج العربية في 4 شباط 1981 في الرياض، وضم هذا المؤتمر وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر وسلطنة عمان، وتقرر أن تكون الرياض مقراً للمجلس، وحددت الوثيقة التأسيسية الصادرة عن المؤتمر الهدف من المجلس وهو: رغبة الدول الأعضاء في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار[1]. أما الهيكل التنظيمي للمجلس فيتكون من المجلس الأعلى المؤلف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسته دورية بين الأعضاء ويجتمع مرتين في السنة ومهمته وضع السياسة العليا للمجلس، ثم مجلس الوزراء ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ممثليهم ومهمة مجلس الوزراء التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى وتقديم التوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض على المجلس الأعلى، وأخيراً الأمانة العامة للمجلس ومهمتها إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة من المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، وبجانب هذه الهيئات الرئيسية الثلاث توجد هيئة لفض المنازعات تابعة للمجلس الأعلى[2].

---

(1) عبدالله فهد النفيسي، "مجلس التعاون الخليجي الإطار السياسي والإستراتيجي" مجلة الخليج العربي، المجلد/15، العدد/1، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1983، ص17.

(2) المصدر نفسه، ص ص17 -18.

obeikandl.com

تحظى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخاصة المملكة العربية السعودية بمكانة مهمة بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وتأتي هذه الأهمية من ضخامة احتياطيات النفط الكامنة فيها، فهي تعتبر المصدر الرئيسي لإمداد الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان بالنفط، وهي بذلك مصدر مهم للطاقة، كما يعد الخليج العربي من الممرات المائية المهمة التي تستخدم في الملاحة الدولية من خلال مضيق هرمز إلى العالم الخارجي، إذ تعبر من خلاله صادرات دول الخليج العربي النفطية إلى العالم. إن مرور السفن في هذه الممرات المائية يخضع لأحكام القانون الدولي، ولقد بينت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الموقعة عام 1982، الأحكام الخاصة بتنظيم الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز[1].

مرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 1971 -2003 بلحظات تاريخية فاصلة ومهمة ومنها انسحاب الاستعمار البريطاني عام 1971 من الخليج العربي والذي خلق قضية الأمن الخليجي، ثم جاءت حرب تشرين الأول 1973[❖]، التي تجسد فيها شكل الارتفاع المثير في أسعار النفط، أيضاً انهيار نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران عام 1979، والحرب العراقية الإيرانية (1980 -1988) ثم حرب الخليج الثانية عام 1991. إن هذه اللحظات التاريخية الفاصلة وغيرها كانت لها الأثر الكبير في إستراتيجية إيران "التي تقع على الضفة الأخرى للخليج العربي" تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، وسيتم تتبع هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث وكما يأتي:

المبحث الأول: الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث والتحكم بمضيق هرمز.

المبحث الثاني: الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين لها.

المبحث الثالث: الخلاف بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية حول الجرف القاري (البحري).

---

(1) عصام العطية، القانون الدولي العام، (بغداد، جامعة بغداد، ط4، 1987) ص ص222 -226.

(❖) للتفاصيل ينظر: العجمي، المصدر السابق، ص ص371 -377.

obeikandl.com

المبحث الأول

الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث والتحكم بمضيق هرمز

يؤكد التاريخ الحديث أن الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) قد خضعت لسيطرة القراصنة منذ عام 1750، وأن سكان هذه الجزر هم عرب والأغلبية الساحقة منهم من القبائل ذات الأصل العربي، وعندما فرضت بريطانيا حمايتها على إمارات الخليج العربي اعتبرت هذه الجزر تابعة لإمارة الشارقة، ورفعت إمارة الشارقة علمها على هذه الجزر بصورة مستمرة[1].

وعندما شعرت بريطانيا بأهمية الخليج العربي عملت على أن تجعل وجودها فيه موثقاً بمعاهدات فوقعت أول معاهدة عامة مع ستة من الأمراء عام 1820 تناولت مسألة القرصنة، كما فرضت معاهدات رئيسية أخرى على ستة أمراء آخرين "رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الشارقة، دبي، أبو ظبي"، في عام 1853، تم توقيع المعاهدة المسماة معاهدة السلام بين بريطانيا والأمراء، وقد تعهد الأمراء بموجب تلك المعاهدات بعدم إيواء القراصنة ولا تهريب الأسلحة ولا تجارة العبيد بالإضافة إلى الاعتراف بالممثل البريطاني في الخليج العربي كحاكم[2].

ولا يقبل الأمراء أي ممثل سياسي ماعدا الممثل البريطاني، ولا يتخلى عن أي جزء من أرضه إلى حكومة أجنبية ولا يمنح امتيازاً لاستخراج النفط دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية[3]. إن الادعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزر العربية الثلاث تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا تسيطر على

---

(1) طاهر موسى عبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبي موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى (بغداد، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، 1983) ص58.

(2) المصدر نفسه، ص ص22 -23.

(3) المصدر نفسه، ص35. للاطلاع على تفاصيل المعاهدات المبرمة بين أمراء الخليج العربي والبريطانيين. ينظر: المصدر نفسه، ص ص35 -37.

obeikandl.com

ساحل عُمان، وتعتبر المنطقة التي تقع فيها الجزر الثلاث ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى موقعها في مياه الخليج العربي، إذ تقع عند بداية مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز[1].

وقد رأت إيران أن هذه الجزر مهمة لسلامة الصادرات النفطية الإيرانية المتزايدة عبر مضيق هرمز، إضافةً إلى احتمال استيلاء قوة معادية على هذه الجزر واستخدامها كقواعد لتهديد ومهاجمة المدن والمؤسسات الإيرانية في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الغربية منها[2]. في نيسان 1904 قام المدير الأوروبي للجمارك الإيرانية بزيارة جزر الطنب وأبي موسى وأمر بإنزال أعلام الشارقة العربية من على الجزر ورفع العلم الإيراني بدلاً عنها، تدخل الممثل البريطاني في طهران وطلب من الحكومة الإيرانية أن تكف عن هذا الاعتداء، فأنكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث، وأصدرت أمرها بإنزال العلم الإيراني، في 14 حزيران 1904، ومنذ ذلك التاريخ استمر العلم العربي يرفع على الجزر الثلاث لحين احتلالها عام 1971 من قبل إيران[3].

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي:

في 16 كانون الثاني من عام 1968، أعلن هارولد ويلسون رئيس الحكومة البريطانية (حكومة حزب العمال) قراراً في مجلس العموم البريطاني يقضي بسحب القوات البريطانية من شرقي قناة السويس مع نهاية عام 1971[4]. إذ يتم سحب هذه القوات من المنطقة الواقعة بين عدن وسنغافورة بما في ذلك الخليج العربي، وقد وجدت الحكومة الإيرانية في بيان الانسحاب هذا فرصة لتحقيق أطماعها التوسعية

---

(1) النجار وآخرون، المصدر السابق، ص201.

(2) R.K.Ramazani, The Persian Gulf and the strait of Hormuz, (The Netherlands, 1979) p.73.

(3) عبد الحسين القطيفي، "أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر الثلاث في الخليج العربي" ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين، 15 كانون الأول 1971، بغداد، مديرية الإعلام العامة، السلسلة الإعلامية (29)، 1972، ص ص33 -35.

(4) أدريس، المصدر السابق، ص45.

obeikandl.com

في الخليج العربية وممارسة دور الوصاية الذي مارسته بريطانيا في المنطقة لحوالي قرن ونصف، فقد أعلن شاه إيران محمد رضا بهلوي (1941 -1979) بوضوح بأن الأمن والاستقرار في المنطقة سيحافظ عليهما من خلال القوة الإيرانية بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي[1]. كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران بشأن بعض المبادئ التي تتعلق بالدبلوماسية البعيدة المدى في الخليج العربي ومن بين هذه المبادئ المهمة أن" النفوذ الإيراني الدبلوماسي والعسكري سيبقى الضمان الرئيس للاستقرار في منطقة الخليج العربي" وأن أي نمط من أنماط الحركات المتطرفة (الراديكالية) سواءً كانت متأتية من دولة أم من حركة سياسية لا يمكن الترحيب بها أو احتمالها[2]. كان أمر إعلان الانسحاب البريطاني، بمثابة مفاجأة لإمارات الخليج العربي وللقوى الإقليمية الأخرى، لذلك تباينت المواقف حيال الانسحاب فبعد أن كانت المملكة العربية السعودية والكويت قد بدأتا بتنسيق مواقفهما مع إيران فقد عبرتا عن مساندتهما للانسحاب البريطاني لاسيما وأن ذلك سيرفع الحرج عن حكومات هذه البلدان أمام الحركات الوطنية المتنامية في ذلك الوقت،[3]. وكانت الأسر الحاكمة في مشيخات الخليج العربي سعيدة بالبقاء تحت الحماية البريطانية وعندما فوجئت بقرار الانسحاب البريطاني حاولت التشبث بالوجود البريطاني، وعرضت دفع التكاليف المالية لهذا الوجود التي لم تكن تتجاوز 25مليون جنيه إسترليني اعتقاداً منها بأن السبب الاقتصادي وحده هو الدافع لقرار الانسحاب[4]. لقد قامت بريطانيا بإجراء اتصالات سرية مع الولايات المتحدة وإيران أسفرت عن حل مشكلة الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني، وكانت الولايات المتحدة ترغب في توزيع

---

(1) أميل نخلة، العلاقات العربية -الأمريكية في الخليج العربي، ترجمة: فاروق عمر فوزي، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (3)، 1978) ص37.

(2) المصدر نفسه، ص40.

(3) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى، (الموصل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، سلسلة شؤون إقليمية، (20)، ط1، 2009، ص82.

(4)إدريس، المصدر السابق، ص59.

obeikandi.com

الأدوار على كل من " المملكة العربية السعودية وإيران" لحفظ المصالح الرأسمالية، ونظرا لأن إيران كانت مهيأة أكثر من المملكة العربية السعودية من جميع الجوانب فضلاً عن التحالف الأمريكي الإيراني، فإن اختيار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (1969 -1974) وقع على إيران بسبب مبدئه الذي عُرف بمبدأ نيكسون(*).

الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث وردود الفعل:

في صبيحة الثلاثين من تشرين الثاني 1971 قامت القوات المسلحة الإيرانية بغزو الجزر الثلاث، وأعلنت الحكومة الإيرانية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، وقد نجم عن الغزو سقوط عدد من القتلى من بعض رجال الشرطة العرب في جزيرة طنب الكبرى الذين حاولوا المقاومة الأمر الذي أدى إلى إجلاء السكان العرب جميعاً عن جزيرتهم، كما أثار الغزو رد فعل عنيف لدى الشعب العربي في كل مكان، وظهر ذلك واضحاً في المظاهرات التي اجتاحت الوطن العربي، وقد هاجم المتظاهرون في بعض أقطار الخليج العربي المؤسسات الإيرانية(1).

وقد أمر رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا برفع العلم الإيراني على الجزر، وأوضح بأن الاحتلال استند إلى الاتفاق بين إيران وبين حاكم الشارقة الذي نص "على أن حكومة الشارقة تسمح لقوة إيرانية بالمرابطة في جزيرة أبو موسى وفي أماكن متفق عليها وتحصل الشارقة بموجب هذا الاتفاق على مليون ونصف المليون

(*) مبدأ نيكسون: إن مبدأ نيكسون يقول "بأن يتولى أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الدفاع عن أنفسهم وأن إيران قادرة على توفير هذه الحماية لجميع إمارات الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية"، الطائي، المصدر السابق، ص84. أيضاً: فإن جوهر هذه الإستراتيجية هو تقليص الالتزاماتوالنفقات العسكرية الأمريكية في الخارج عن طريق تقوية حلفاء الولايات المتحدة بتسهيل عملية حصولهم على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، سواء على شكل مساعدات أو مبيعات أفضل وسيلة لحماية المصالح الأمريكية في الخارج وأقلها تكلفة من الناحية المادية والبشرية، النجار وآخرون، المصدر السابق، ص243.

(1) العلاف، المصدر السابق، ص152.

oberkandi.com

جنيه استرليني ولمدة تسع سنوات، وتتوقف هذه الدفعات عندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني[1].

كان لهذا الاتفاق آثار سلبية داخل الشارقة إذ قُتل شيخ الشارقة خالد بن محمد القاسمي بعد هذا الاتفاق بانقلاب قام به ابن عمه صقر بن سلطان القاسمي الرافض للاتفاقية[2]. أرسل حاكم رأس الخيمة في اليوم الذي وقع فيه الغزو الإيراني ببرقيات إلى رؤساء الدول العربية يستنجد بهم لرد العدوان عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من إمارة رأس الخيمة، كما قدم إلى جامعة الدول العربية مجموعة من الوثائق التي تؤيد عروبة الجزيرتين، وقد أعدت حكومة الشارقة وثيقة مماثلة عن جزيرة أبو موسى[3].

وقد وقفت أطراف عربية مساندة لموقف الإمارات كان في مقدمتها العراق، إذ أدان الاحتلال وقام بإرسال الإمدادات لإمارة رأس الخيمة لمواجهة أي اعتداء إيراني عليها، كذلك الكويت ومصر وليبيا منددة بالغزو الإيراني رافضة لكل اتفاق يمس عروبة الجزر، وترتب على ذلك إجراءات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، كما أكدت الجامعة العربية عبر رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن موقعة من قبل عشرين دولة عربية باستثناء المملكة العربية السعودية والأردن، على التنديد بالموقف الإيراني والمطالبة بضرورة التدخل الدولي لإعادة إيران للجزر وإخراج قواتها منها[4].

وعلى الصعيد الدولي أُثيرت مشكلة الجزر العربية الثلاث لدى الأمم المتحدة بناءً على طلب المندوب العراقي طالب شبيب خلال الجلسة رقم (1610) التي عقدت في

---

(1) عبد المالك خلف التميمي، "الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية 1878 -1971" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/55، السنة/14، الكويت، جامعة الكويت، تموز 1988، ص143.

(2) رمضاني، المصدر السابق، ص124.

(3) العلاف، المصدر السابق، ص ص152 -153.

(4) ظافر ناظم سلمان وأنيس محمد حسن الكليدار، "النزاع الإماراتي -الإيراني حول الجزر العربية الثلاث المسارات والتطورات"، مجلة دراسات دولية/17، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2002، ص49.

obeikandl.com

9 كانون الأول 1971 لمناقشة الشكوى العراقية، وجرت مناقشات حادة بين الوفدين العربي والإيراني حيث قدم كل طرف حجته وأسانيده القانونية والتاريخية[1].

يتضح مما تقدم أن هناك اتفاق مسبق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمملكة العربية السعودية، حول قيام إيران باحتلال الجزر الثلاث، على اعتبار أن الولايات المتحدة قد أوكلت حماية الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي إلى كل من إيران والمملكة العربية السعودية لأن كلاهما حليفين إستراتيجيين للولايات المتحدة وتربطهما مصالح مشتركة ولاسيما النفط، إذ إن اعتماد الولايات المتحدة بالدرجة الأساس على وارداتها النفطية من المملكة العربية السعودية. كما أن احتلال إيران للجزر الثلاث هي خطوة باتجاه التحكم في الملاحة داخل الخليج العربي ومضيق هرمز، والسيطرة على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يعتبر النفط موردها الأساسي، كذلك ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وتحقيق التوسع الإيراني على حساب هذه الدول، والاستفادة من الجزر باعتبارها موانئ تجارية خاصة جزيرة أبو موسى.

جغرافية الجزر الثلاث وأهميتها الإستراتيجية:

إن أهمية الجزر الثلاث "أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى" تكمن في أهمية مضيق هرمز في الخليج العربي ذلك أن هذه الجزر تحتل مدخل هذا المضيق، ويعتبر مضيق هرمز حلقة الاتصال البحرية الوحيدة في الخليج العربي بين مياه الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي، وأن أية قوة تسيطر عليها يمكنها التحكم بمصير منطقة الخليج كلها لا بل التحكم في اقتصاديات العالم الصناعي أيضاً، لأن ناقلة نفطية واحدة تمر عبر المضيق كل عشر دقائق ويعتبر المنفذ الأساسي لدول الخليج العربي كالعراق والكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، ويعتبر لبعض هذه الأقطار

(1) الطائي، المصدر السابق، ص122.

obeikandl.com

المنفذ البحري الوحيد كالعراق والكويت والبحرين وقطر، لذلك فموقع الجزر الثلاث مهم بالنسبة لجميع الأطراف التي لها مصالح في الخليج العربي[1].

أولاً: جزيرة أبو موسى

تقع جزيرة أبو موسى على بعد 94 ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز، وتبعد حوالي 75 كم عن الساحل الإيراني و48 كم عن إمارة الشارقة، تبلغ مساحتها 20 كم^2، وهي جزيرة مستطيلة الشكل يتكون سطحها من سهول رملية خالية من الأشجار عدا مساحات بسيطة قريبة من آبار المياه العذبة، وكان يبلغ عدد سكانها قبل احتلالها حوالي ألف نسمة من العرب وفيها مدرسة وجمرك ومسجد وقصر لنائب حاكم الشارقة[2]. وتتمتع الجزيرة بأهمية كبيرة بالإضافة إلى موقعها وهو احتواؤها على أوكسيد الحديد الذي بدأت شركة ألوان الوادي الذهبي باستثماره منذ أكثر من 70 عاماً، كما أشارت التقارير إلى وجود النفط فيها وبكميات غزيرة[3].

ثانياً: جزيرة طنب الكبرى

تقع في النهاية الجنوبية الشرقية من جزيرة قشم وتبعد عنها حوالي 27 كم وهي عبارة عن قبة صخرية، ترتفع عن سطح البحر 615 قدماً، كما أنها تقع شمال شرقي جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي 50 كم، وهي غنية بالمعادن ولاسيما التراب الأحمر "أوكسيد الحديد"، يبلغ تعداد سكانها قرابة خمسمائة نسمة عند احتلالها، يشتغل سكانها بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ[4].

---

(1) التميمي، المصدر السابق، ص ص130 -131.

(2) المصدر نفسه، ص131.

(3) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص415.

(4) سالم سعدون المبادر، جزر الخليج العربي: دراسة في الجغرافية الإقليمية، (بغداد، دار الحرية للطباعة، 1981) ص176.

obeikandi.com

ثالثاً: جزيرة طنب الصغرى

عبارة عن نتوء صخري على هيئة دائرة لا يتجاوز قطرها الكيلومتر الواحد وتقع إلى الجنوب الغربي من جزيرة طنب الكبرى بمسافة 14 كم، وتبعد عن ساحل رأس الخيمة بمسافة 92كم، وعن مضيق هرمز بمسافة 106كم[1].

إن المسافات بين هذه الجزر وبين الساحلين العربي والإيراني تختلف باختلاف المصادر وحتى في عدد السكان، وتوفر المياه العذبة والزراعة فيها، وما يهمنا هو قربها إلى الساحل العربي وهذا دليل قاطع على أنها تعود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتحديد إمارتي رأس الخيمة والشارقة وليس إلى الجانب الإيراني البعيد عن هذه الجزر.

متغيرات النزاع منذ قيام الثورة الإسلامية 1979 -2011:

بعد الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979 ومجيء النظام الإيراني الجديد "نظام خميني"، حاول زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة استعادة الجزر الثلاث من إيران بالطرق السلمية، وعن طريق الأمم المتحدة من خلال شكوى سجلت في مكاتبها عام 1979 قدمها ممثل دولة الإمارات الدائم في الأمم المتحدة، إلا أن إيران رفضت مناقشة هذا الأمر بتاتاً، ودولة الإمارات من جهتها فضلت السكوت والتريث بسبب الأحداث التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية (1980 -1988)[2].

في 25 أيار 1980 أعلن الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر "أن إيران ترفض إعادة هذه الجزر إلى الإمارات العربية المتحدة وأنه غير مستعد لمناقشة أصل السيادة على هذه الجزر إلا في حالة قيام نظام سياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة يتفق والنظام الإيراني" وقد بدأت إيران تنتهك الاتفاقية الخاصة بجزيرة أبو موسى بإقامة

---

(1) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص416.

(2) محمد جاسم النداوي، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات، (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، السلسلة الخاصة (84)، 1990) ص151.

obeikandl.com

قواعد صواريخ أرض جو عام 1983 كقاعدة لهجمات زوارقهم على ناقلات النفط والمنشآت النفطية في الخليج العربي، وخلال أزمة ناقلات النفط في الأعوام 1987 -1988، ولم يكن الوقت مناسباً لإعادة فتح الملف من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة لتحديد مطالبها بالوسائل غير الدبلوماسية[1].

بعد تطورات عام 1990 في منطقة الخليج العربي، كانت مسؤولية قضية الجزر الثلاث على الصعيد الداخلي قد تحولت من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة إلى وزارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة مما جعل هذه القضية تأخذ أهمية أكبر في قائمة اهتمامات العلاقات الثنائية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تأكيد دولة الإمارات على الصلة بين اتفاقية أبو موسى والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وضرورة التوصل إلى حل شامل للقضية برمتها[2].

وفي آذار عام 1992 قام رئيس جمهورية إيران هاشمي رفسنجاني بزيارة مفاجئة إلى جزيرة أبو موسى، وتعتبر هذه أول زيارة يقوم بها رئيس إيراني إلى الجزيرة منذ احتلالها هي وشقيقتيها طنب الكبرى وطنب الصغرى من قبل إيران عام 1971، عقب هذه الزيارة بادرت إيران إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية لتأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها[3]. وبعد هذه الزيارة أجريت اتصالات عدة ومحاولات حثيثة لإعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، منها محاولات كل من سوريا وسلطنة عُمان ومساعيها في حمل الجانبين الإيراني والإماراتي على إجراء المفاوضات بين الجانبين للفترة من 27 -28 أيلول 1992[4]. إلا أن المفاوضات فشلت بعد عقد عدة جلسات

---

(1) سلمان والكليدار، المصدر السابق، ص57.

(2) المصدر نفسه، ص58.

(3) شملان العيسى، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، في: العلاقات العربية الإيرانية الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية في قطر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، تموز 1996) ص ص441 -442.

(4) صحيفة الاتحاد، الإمارات، 28 أيلول 1992.

obeikandi.com

وأصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة بياناً أكدت فيه "أن ليس أمامها سوى اللجوء إلى الوسائل والسبل السلمية المتاحة كافة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث[1]. أيضاً محاولات وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، راشد عبدالله النعيمي، وزيارته لإيران خلال شهر تشرين الأول 1992 لغرض التباحث حول التجاوزات الإيرانية وأحكام السيطرة على كامل جزيرة أبو موسى، إلا أن المسؤولين الإيرانيين رفضوا التفاوض معه حول هذه القضية وزعموا أن نزاعهم هو مع إمارة الشارقة فقط[2]. في مطلع عام 1994 عمدت إيران لبناء محطة لتحلية المياه في جزيرة أبو موسى وبدء رحلات طيران منتظمة بينها وبين بندر عباس كمقدمة لإقامة مستوطنة للإيرانيين في أبو موسى، وقامت إيران بزيادة عدد الجنود في الجزيرة بين 3000 -4000، وتنفيذ أعمال إنشائية واسعة النطاق تتضمن بناء ثكنات عسكرية ومرابض للدبابات وقطع المدفعية يشرف عليها الحرس الثوري، وفي أيار 1997 صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي في مؤتمر صحفي "بأن الجزر المتنازع عليها جزر إيرانية، ودعا إلى ضرورة اعتماد الحوار دون تدخل أطراف دولية، وذلك محاولة من إيران لإحباط أي تدخل دولي[3]. وفي أواخر عام 1998 رفض وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي تحرك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بتكليف ممثله الأخضر الإبراهيمي للاتصال بإيران ودولة الإمارات لعقد مباحثات على مستوى وزاري لمناقشة قضية الجزر برعاية الأمم المتحدة[4].

لقد أعلنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمة أبو ظبي 1998 عن تشكيل لجنة ثلاثية لحل هذه المشكلة مع إيران، إلا أن الموقف الإيراني جاء على

---

(1) صحيفة الخليج، الإمارات، 29 أيلول 1992.

(2) صحيفة السياسة، الكويت، 15 تشرين الأول 1992.

(3) سلمان والكليدار، المصدر السابق، ص ص62 -63.

(4) مؤيد نجيب عبدالله العبيدي، التوجهات الإستراتيجية لإيران بعد خميني وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، رسالة دبلوم عالي (بغداد، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، كلية الدفاع الوطني، أيار 1999) ص89.

obeikandi.com

عكس ذلك إذ أصرت إيران على موقفها بصدد هذه الجزر ورفضت استقبال اللجنة الثلاثية الأمر الذي أدى إلى فشل هذه اللجنة في تحقيق أية نتائج[1]. على أثر ذلك حدث تحول في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ ظهر هذا واضحاً في بيانات قمتي المنامة عام 2000 ومسقط عام 2001 إذ جاء البيان أكثر تشدداً تجاه إيران، وأكد بيان قمة مسقط على تأييد ودعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث ورفض استمرار الاحتلال الإيراني لها، والتأكيد على سيادة دولة الإمارات الكاملة على هذه الجزر، إذ يقوم الموقف الإيراني على أسس معينة أهمها[2]:

أولاً: العمل على تغيير هوية الجزر وإضفاء الطابع الإيراني عليه

ثانياً: التأكيد على الحل الثنائي ورفض اللجوء إلى التحكيم الدولي، ولهذا كان الرفض الإيراني في التعاون مع اللجنة الثلاثية.

ثالثاً: التأكيد على أن المشكلة تأتي في سياق سوء الفهم الذي يمكن حله عبر المفاوضات الثنائية ولا يمكن اعتبارها قضية نزاع الحدود.

وفي رسالة[*] موجهة من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأُمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن في 13 آذار 2006، تضمن القرار الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية بتاريخ 4 آذار 2006 في اجتماعه المعقود على مستوى وزراء الخارجية أثناء دورته العادية الخامسة والعشرين بعد المئة بالقاهرة، أكد القرار على التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، واستنكر استمرار الحكومة الإيرانية بتكريس احتلالها للجزر، وأدان الحكومة الإيرانية لقيامها ببناء منشآت سكنية، والقيام بالمناورات العسكرية، ودعا الحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث[3]. وجاء في نص

---

(1) محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الخليجية الإيرانية في ظل التهديدات الأمريكية للعراق" مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 5 آب 2009، ص5. على الموقع الإلكتروني http://albainah.net

(2) المصدر نفسه، ص5.

(*) للإطلاع على تفاصيل الرسالة: ينظر: الملحق الرقم (1).

(3) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القرار: 6616 -125، 4/آذار/2006.

obeikandl.com

التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 7 كانون الأول 2006، : الدعم المطلق لحق دولة الإمارات العربية في سيادتها على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات، والتعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أية نتائج إيجابية من شأنها التوصل لحل قضية الجزر الثلاث، مع تأكيد الاستمرار في النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات في جزرها الثلاث، ودعوة إيران للاستجابة لمساعي دولة الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية[1]. إلا أن الملاحظ أن الجانب الإيراني لم يستجيب لا إلى المفاوضات المباشرة ولا إلى خيار محكمة العدل الدولية.

وقد أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في 27 أيلول 2008 على لسان وزير خارجيتها عبدالله بن زايد آل نهيان في كلمة بلاده أمام الدورة "63" لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر العربية الثلاث هي جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأن الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي مازالت إيران تتخذها منذ عام 1971 باطلة وغير قانونية ويجب ألا يترتب عليها أي أثر قانوني مهما طال احتلالها، وجدد موقف دولة الإمارات العربية المطالب باستعادة السيادة الكاملة على هذه الجزر ومياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بها[2]. كما عقد البرلمان العربي الانتقالي اجتماعه في دمشق في 18 آذار 2010، وأدان الاحتلال الإيراني

على الموقع الإلكتروني: www.un.int/uae/a-13-3-06-htm

(1) سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي، "نص التقرير الإخباري السنوي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حول ما تم إنجازه خلال مسيرة المجلس بمناسبة الذكرى الـ (25) لتأسيسه" العدد/40، السنة/العاشرة، الكويت، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، تشرين الأول – تشرين الثاني - كانون الأول 2006، ص41.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، 28 أيلول 2008، على الموقع الالكتروني:
arabic.people.com.cn/31662/6508/42.html.

للجزر العربية الثلاث، وطالب إيران بالانسحاب الفوري من الجزر الثلاث "طنب الكبرى. طنب الصغرى. أبو موسى"[1].

وبذلك يتضح أن الاعتبارات السياسية الداخلية والخارجية هي التي كانت ومازالت تحدد السلوك الإيراني تجاه قضية الجزر، فلم تكن القضية بالنسبة لإيران في أي وقت قضية قانونية أو تاريخية أو مبدئية، فالواضح أن إيران لا تملك أي حق في هذه الجزر، ولو كان لديها أي حق قانوني مقنع لما ترددت لحظة واحدة في القبول بمبدأ التحكيم الدولي الذي تطرحه دولة الإمارات كمخرج معقول لأزمة الجزر.

التحكم الإيراني بمضيق هرمز(*):

بعد إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1968 أصبحت المنطقة تعيش في دوامة التغيير السريع ومحاولة إيجاد البدائل الممكنة لضمان المصالح الغربية، وتأمين الدور القيادي لإيران، لاسيما أن دول الخليج العربي لم تكن مهيأة عسكرياً وسياسياً للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة ورأت الولايات المتحدة ضرورة ملء الفراغ الحاصل من جراء الانسحاب والحفاظ على مصالحها في المنطقة، وكان من الصعب عليها التواجد العسكري في المنطقة فدأبت إلى حل يعتمد على القوى المحلية الموالية لها وكانت هاتان الدولتان هما المملكة العربية السعودية وإيران[2]. وفي ظل اعتراف وتشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا للدور الإيراني الجديد في الخليج العربي بدأت إيران بوضع إستراتيجيتها إزاء المنطقة لاتخاذ دور قيادي في منطقة الخليج العربي، وكانت إيران تعتقد بأنها لا يليق بها

---

(1) فضائية أبو ظبي، الإمارات، 18 آذار 2010.

(*) يقع مضيق هرمز في منطقة الخليج العربي "الخارطة رقم 4" ويفصل بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه بحر العرب والمحيط الهندي من جهة أُخرى، وتطل عليه من الشمال إيران ومن الجنوب سلطنة عمان، يبلغ طول المضيق بمحاذاة خط الوسط حوالي 104 ميلاً ويبلغ أقصى عرض له من جزئه الجنوبي 200 ميل، ويضيق المضيق عند النهاية الشمالية الشرقية بين جزيرة لارك على الجانب الإيراني وقوين على الجانب العماني ليصبح عرضه 20,75 ميلاً بحرياً يتراوح عمقه بين 240 -300 قدم عدا الجزء القريب من جزيرة مسندم إذ يبلغ عمقه 480 قدما، للتفاصيل، ينظر: رمضاني ، المصدر السابق، ص ص 15 -20.

(2) النداوي، المصدر السابق، ص71.

obeikandl.com

غير دور الزعامة والهيمنة، وقد أعلن وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية غورنوي روبرتس أثناء زيارته لطهران في شهر تشرين الثاني 1967، بأن على إيران أن تتصرف إزاء المنطقة من منطلق حجمها ووزنها السياسي وموقعها الجغرافي وأن لاتدع الأُمور تسير في الخليج العربي دون أن تكون هي في القلب[1]. على ضوء ذلك قامت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث كما أسلفنا للقيام بهذا الدور الذي أُنيط بها من قبل الغرب للسيطرة على مضيق هرمز، وأخذت إيران تتوسع في بنائها العسكري ليس لأمنها وحسب بل للأمن القومي الأمريكي أيضا، لذلك توازت إستراتيجية إيران في الخليج العربي مع إستراتيجيتها الأمنية والعسكرية في خلق خط دفاعي وهجومي في المنطقة وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز:

يعتبر مضيق هرمز جزءاً من الخليج العربي، ويطل على المحيط الهندي عبر بحر العرب، وكان عبر التاريخ محط أنظار القوى الدولية الساعية لفرض هيمنتها على آسيا مع تطور أسباب الهيمنة وأشكالها، ومن هنا جاء البرتغاليون والفرنسيون واستقر على جوانبه البريطانيون، وحاول الاقتراب منه السوفييت وأخيراً سيطر عليه الأمريكيون، ومنه استمدت بعض الدول أدوارها الإستراتيجية كإيران وعُمان[3]. ويعتبر مضيق هرمز أكثر الممرات في العالم كثافة في حركة البواخر والناقلات التي تحمل النفط، وهو بذلك يعتبر عنق الزجاجة لمصدر الطاقة الصناعية في العالم ولم تكن كل صيغ التعامل الأمني مع المنطقة تكفي لدرء الأخطار المحتملة التأثير على جريان النفط عبر المضيق، ولهذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتواجد بشكل مباشر على شكل قوات حماية، وهي في الواقع قوات احتلال، بالقرب من المضيق وأحكمت سيطرتها ليس عليه فحسب

---

(1) المصدر نفسه، ص68.

(2) روح الله رمضاني، " سياسة إيران الخارجية 1941 -1973" ترجمة: علي حسين فياض، مجلة الخليج العربي، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1984، ص43.

(3) Jill crystal, oil and politics in the Gulfi Rulers and Merchants in kuwait and Qatar, Cambridge Cambrityey University press, 1994, p.p.20-30.

obeikandi.com

وإنما على النفط ذاته[1]. يشهد مضيق هرمز مرور نحو 17,5 مليون برميل يومياً أو ما يعادل نحو 40٪ من تجارة النفط العالمية أو ما يقترب من 90٪ من إجمالي صادرات النفط من الدول المطلة على الخليج العربي، إذ تصدر المملكة العربية السعودية عن طريقه ستة ملايين برميل يومياً، وإيران 2,5 مليون برميل يومياً والإمارات العربية 2,3 مليون برميل والكويت 1,7 مليون والعراق 1,6 مليون وقطر 700 ألف برميل يومياً، كما يمثل المضيق أيضاً الممر الرئيسي لمرور مستوردات دول الخليج العربي لاسيما الواردات القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وتمر منه حمولات شحن تبلغ 2,9 مليار طن سنوياً وكذلك شحنات السلع الأولية كالحبوب وخام الحديد والاسمنت 22٪ من الشحنات المارة عبر المضيق وتمثل تجارة الحاويات التي تنقل السلع الصناعية إلى دول الخليج العربي نحو 20٪ من هذه الشحنات[2]. ونظراً لهذه الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز فإن دول العالم تطلق عليه اسم "المضيق الإستراتيجي" فهو إضافة إلى كونه ممراً اقتصادياً دولياً للنفط، إلا أنه يعتبر صمام أمان دولي يتحكم إلى حد بعيد بأمن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان إذ إن للولايات المتحدة مصلحة إستراتيجية في حرية مرور غواصاتها النووية عبر المضيق إلى المحيط الهندي وآسيا[3].

حماية مضيق هرمز:

من الواضح أن إيران وعُمان هما الدولتان المعنيتان أكثر من غيرهما بأمن وحماية مضيق هرمز أو السيطرة عليه، وبهذا الصدد فقد عملت سلطنة عُمان على التنسيق مع إيران من جهة ومع الولايات المتحدة من جهة ثانية لدعم سلاح البحرية الأمريكية وإعطاء امتياز للولايات المتحدة في رأس مسندم للمحافظة على الأمن في مضيق هرمز ولاستثمار ذلك سياسياً، أما إيران فقد تبنت سياسة واضحة وطموحة خاصة في العهد السابق للثورة الإسلامية، إذ عملت على تقوية موقعها الإستراتيجي

(1) عبدالله نقرش، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز في ظل النظام الدولي الجديد، في: إيما ميريف وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1997) ص88.

(2) الجزيرة.نت، الاقتصاد والأعمال: تغطيات اقتصادية، مضيق هرمز.. إغلاق شريان النفط، 7 آب 2008.

(3) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص53.

obeikandi.com

الإقليمي من خلال احتلالها الجزر الثلاث، وعملت على إرساء قواعد التعاون مع عُمان، من جهة ثالثة بدأت السعي نحو فرض هيمنة عامة على الخليج العربي تُنافس بها الولايات المتحدة الأمر الذي تسبب في إطلاق وصف شرطي الخليج على إيران الشاه[1]. وبعد سقوط الشاه ومجيء نظام الثورة الإسلامية استمرت إيران في احتلالها للجزر الثلاث بهدف إبقاء السيطرة على هذا الممر الحيوي والإستراتيجي لأنه أحد الركائز الأساسية لتحقيق إستراتيجية إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. يعتبر مضيق هرمز في نظر القانون الدولي جزءاً من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه مادام هذا المرور لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، وتخضع الملاحة فيه لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً ولا يشكل تهديداً للدول الواقعة عليه[2].

إن عرض الممر المائي في مضيق هرمز لا يتجاوز ستة أميال بحرية وعليه فإن إغلاقه لن يكون صعباً ويكفي إيران أن تعمد إلى إغراق سفينة أو أكثر في الممر المائي ليغلق في دقائق، إلا أن إغلاقه سيؤدي إلى ردود أفعال دولية خصوصاً من الولايات المتحدة التي ستسبب لها خسارة سياسية ومعنوية، كما أن الطبيعة الدولية لهذا الممر المائي ستؤدي إلى إعاقة الملاحة البحرية وإغلاق مضيق هرمز بوجه الشحن التجاري والمدني، وهذا يعتبر انتهاكاً قانونياً ربما تتحمل إيران نتائجه مستقبلاً[3]. هذا وقد أبرزت أجهزة الإعلام في الغرب إمكانيات إيران بالمحاولة في تلغيم مضيق هرمز كوسيلة لمنع مرور الناقلات، ومن الناحية الفنية فإن المضائق ليست ملائمة لزراعة الألغام لأن الثبات لمداخل المضيق قد يؤدي إلى كسح الألغام الطافية بعيداً عن المنطقة، وهناك وسائل أخرى لمنع الملاحة في المضيق وذلك عن طريق العمليات البحرية والمدفعية أو إطلاق الصواريخ من أراضي المناطق القريبة من المضيق، إلا أن

---

(1) نقرش، المصدر السابق، ص92.

(2) الجزيرة نت، الاقتصاد والأعمال: تغطيات اقتصادية، 29 حزيران 2008، ص1.

(3) معمر عطوي، "مضيق هرمز -الشريان الذي يؤلم العالم"، صحيفة الأخبار، بيروت، 25 تشرين الثاني 2008، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://www.alakbar.com

obeikandi.com

ذلك قد لا يستمر طويلاً إزاء الإجراءات الدفاعية التي اتخذتها وحدات البحرية الأمريكية المتواجدة بصفة دائمة في الخليج العربي[1].

لقد أصبح الآن مضيق هرمز جزءاً محورياً من الحرب النفسية الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران على هامش الخلاف بشأن البرنامج النووي الإيراني، كما أكدت إيران عبر أكثر من مسؤول عسكري أنها ستغلق مضيق هرمز إذا واجهت تهديداً لأمنها، ومن أبرز هذه التصريحات هي لقائد الحرس الثوري محمد علي جعفري، والجنرال يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري للمرشد الأعلى علي خامنئي، وكذلك قائد القوة البحرية الأميرال حبيب الله سياري حيث أن وجود السفن الحربية الإيرانية في مضيق هرمز بمثابة اليد التي تؤلم ليس فقط لدول المنطقة بل للعالم كله حال نشوب حرب بين إيران والغرب[2]. ولا يوجد في الخليج العربي أو حتى الجوار الإيراني من دول تستطيع منع أي تصرف تفرضه أمريكا إذا كانت تتصرف بمنطق مصالحها، يؤكد على ذلك غزوها للعراق وأفغانستان وقبلهما فيتنام، والمنطق يفترض الحلول الدبلوماسية وإيران تدرك أن اللعبة تجاوزت حدودها الدنيا والإجماع العالمي، إذا ما حدث أن اتخذت قرارات موجعة لها، وعملية أن تهدد دول المنطقة أنها تملك الأسلحة والقدرات التقنية ليس منطقاً دبلوماسياً، والقدرة على استفزاز إيران وجعلها تتصرف بتلقائية ثم جرها إلى حرب ما قد لا تستطيع مواجهة قوى تفوقها بالسلاح والإمكانات المادية والتقنية، وحتى الحصول على سلاح نووي لا يؤهلها لأن تجعله منطق تهديد لغيرها وحتى لو كان رادعاً فهي ليست في حالة تهديد أو حرب مع أحد، لكن أن تقدم على غلق مضيق هرمز،

---

(1) مارشال وايلي، احتمالات إغلاق مضيق هرمز وإبعاد ذلك اقتصادياً وإستراتيجياً على الصعيدين المحلي والدولي، في: الخليج العربي والعالم الخارجي، الندوة العلمية العالمية الخامسة لمركز دراسات الخليج العربي بالاشتراك مع مركز الدراسات العربية، لندن، 4/29 -1984/5/1 (البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1987) ص ص173 -174.

(2) عطوي، المصدر السابق، ص ص1 -3.

obeikandl.com

فإنها تحشد قوى العالم ضدها وهي خطوة إلى تصعيد وقد تكون النتائج خطيرة إذا ما سارت الأمور على دفع الظروف إلى الحرب[1].

وبذلك يتضح أن إيران قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام 1971، بهدف فرض السيطرة على مضيق هرمز، وبالتالي هيمنتها على مصادر النفط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والسيطرة على الملاحة في مياه الخليج العربي، إذ تعتبر إيران أن الخليج هو فارسيّاً وليس عربياً ولا تقبل أي مشاركة دولية في موضوع حمايته، وإن إيران تهدد باستمرار في غلق مضيق هرمز عند قيام الولايات المتحدة أو حلفائها بالتعرض إلى إيران أو مصالحها، لكن الواضح أن معظم دول العالم سوف لن تدعم هذا الخيار في حال أقدمت إيران عليه، لأن مصالح تلك الدول قائمة أيضاً في منطقة الخليج العربي من خلال المضيق الإستراتيجي مضيق هرمز.

(1) يوسف الكوبليت، "قفل مضيق هرمز..خط أحمر" صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد/15213، 17/شباط 2010، ص1. على الموقع الإلكتروني: http://www.Alriyadh.com .

obeikandl.com

المبحث الثاني

الادعاءات الإيرانية بعائدية البحرين(*) لها

احتل البرتغاليون البحرين سنة 1522 وحكموها حتى سنة 1602 حيث زحزحوا عنها من قبل أمير شيراز وبعد انتصاره عليهم ضم البحرين إلى إيران، واستمرت إيران تحكم البحرين بصورة غير مباشرة بواسطة عدد من الولاة أو الحكام العرب وغير العرب، لكن الإيرانيين فقدوا سيطرتهم على البحرين نهائياً في سنة 1783 حينما استولى آل خليفة وهم من شيوخ العتوب الذين نزحوا من الكويت، حيث قام حاكم الزبارة الشيخ أحمد آل خليفة الملقب بالفاتح بالاستيلاء على البحرين وطرد الوالي الإيراني من الجزيرة وهو الشيخ ناصر العماني الأصل[1].

وقد استمر حكم آل خليفة في البحرين حتى يومنا هذا، وظلت البحرين طيلة قرن ونصف من الزمن أي منذ سيطرة آل خليفة عليها وحتى قيام الحرب العالمية الأولى تعيش صراعاً عنيفاً من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة بسبب غزوات الدول المجاورة والتخلف والمرض، بعدها هيمن الإنكليز على إدارة البحرين طيلة قرن و نصف من الزمن ابتداءً من عشرينيات القرن التاسع عشر وحتى عام 1970 حيث فرضوا نفوذهم السياسي والعسكري والتجاري عليها كما حاولوا جاهدين التبشير بمبادئ ديانتهم المسيحية، وبث بذور الفرقة المذهبية والطائفية والقبلية من

(*) تقع مملكة البحرين من الناحية الجغرافية وسط الخليج العربي على بعد 15 ميلاً عن ساحل المملكة العربية السعودية الشرقي وعلى بعد 150 ميلاً من الساحل الإيراني و18 ميلاً من شبه جزيرة قطر، وتتألف البحرين من أرخبيل من الجزر الصغيرة التي يبلغ تعدادها 33 جزيرة تبلغ مساحتها الكلية 669 كم2 أو ما يقارب من 258ميل مربع، وفي الوقت الذي تبلغ مساحة أكبر جزرها وهي جزيرة البحرين 571كم2 فإن الجزر الأخرى تتضاءل مساحتها حيث تبلغ مساحة جزيرة المحرق أقل من 18كم2 كما هو الحال في جزيرة بوسداد، إن مساحة البحرين تعتبر أصغر من مساحة الكويت بحوالي 27 مرة وأصغر من مساحة قطر بحوالي 35 مرة وهي أقل من 1٪ من مساحة الإمارات العربية المتحدة، لمزيد من التفاصيل، ينظر: عامر الكبيسي، "الإدارة العامة والتنمية في دولة البحرين" مجلة الخليج العربي، العدد (3 -4)، المجلد/14، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1982، ص4.

(1) محمد متولي، حوض الخليج العربي الأوضاع السياسية والاقتصادية، الجزء الثاني، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1977) ص659.

obeikandi.com

جهة أخرى، كما استعانوا بأعداد كبيرة من الهندوس والبوذيين والفرس كموظفين ومدنيين وعسكريين وعمال، وليس غريباً أن تورث البحرين بسبب هذا الخليط غير المتجانس مشاكل حضارية وسياسية كادت تؤثر على استقلالها[1].

إن من أخطر المسائل في العلاقات الخليجية -الإيرانية منذ القرن التاسع عشر على نحو خاص هو مسألة الادعاءات الإيرانية في السيادة على بعض مناطق الخليج العربي، ويقف الادعاء الإيراني بالسيادة على البحرين في مقدمة تلك الادعاءات[2] لقد استندت الادعاءات الإيرانية بالسيادة على البحرين إلى أنها كانت من ضمن المناطق التي ظلت تحت السيطرة الفارسية لقرون طويلة وخلال فترات الحكم الفارسية المختلفة، إلا أن المصادر التاريخية تؤكد أن العرب من القبائل اليمنية قد سكنت البحرين وساحل الخليج العربي منذ العام 1900 ق.م، وبعد انتشار الإسلام ظلت البحرين تتبع الدول العربية الإسلامية، حتى الاحتلال الإيراني لها عام 1602 مع اعتراف ضمني بحكم القبائل العربية في البحرين، وبعد الانسحاب الإيراني منها عام 1783 سيطر آل خليفة عليها كما ذكر في بداية هذا المبحث[3].

أما الحجة الثانية التي استندت إليها إيران فهي الاتفاقية التي عقدت بين أمير منطقة شيراز عاصمة مقاطعة فارس الجنوبية الذي احتل البحرين، والمقيم البريطاني في الخليج العربي الكابتن وليم بروس في 30 آب 1822 التي أشار فيها الأخير إلى البحرين كمقاطعة فارسية وهذه الحجة أضعف من الأولى على اعتبار أن المقيم البريطاني ليس له حق تحديد مناطق السيادة في الخليج العربي، حتى إن الحكومة البريطانية عاقبت هذا المقيم لتجاوزه صلاحياته وقامت بنقله من الخليج العربي كذلك فإن شاه إيران فتح علي شاه (1797 -1834) عبر عن استيائه من

---

(1) الكبيسي، المصدر السابق، ص38.

(2) خليل علي مراد، "الأطماع الإيرانية في الخليج العربي"، مجلة الخليج العربي، العدد/1 السنة/6، البصرة، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، 1982، ص14.

(3) أمل إبراهيم الزياني، البحرين بين الاستقلال والانطلاق الدولي، (د.م، ط2، 1977) ص133.

obeikandl.com

أمير شيراز لعقده اتفاقية منفردة مع المقيم البريطاني دون علمه[1]. وقد شهد عهد خلفه محمد شاه (1834 -1848) عودة الادعاء الإيراني بالسيادة على البحرين وقيامه على أثر هذا الادعاء بعدة محاولات لمد النفوذ الإيراني إلى البحرين منذ العام 1840، إلا أن الوجود البريطاني في الخليج العربي وفي البحرين أفشل هذه المحاولات[2].

استمرت الادعاءات الإيرانية بالبحرين بين فترة وأُخرى خلال فترات الحكم المتعاقبة على إيران بالرغم من الحجج الضعيفة منذ القرن التاسع عشر، إذ حاولت إيران الاتصال بالحكومة البريطانية التي كانت مسؤولة عن علاقات البحرين الخارجية وفقاً للمعاهدات الموقعة مع شيوخ البحرين من آل خليفة وخصوصاً معاهدة الحماية عام 1880[3]. كذلك المعاهدة المانعة في 13 آذار 1892 التي شملت الحماية البريطانية لجزر البحرين، أيضاً في عام 1914 تعهد آل خليفة للبريطانيين بألا يُعطوا أي امتياز لاستغلال اللؤلؤ أوالتنقيب عن النفط إلا بمعرفتهم وبعد استشارة حكومة لندن[4]. رفضت الحكومة البريطانية الاستماع إلى المطالب الإيرانية التي هدأت لبعض الوقت ثم عادت إلى الظهور في عام 1922 عندما أثار الإيرانيون موضوع جوازات السفر وحماية بريطانيا لرعايا البحرين الذين يزورون موانئ الخليج العربي، عندما طلبت إيران من البحارنة حمل جوازسفر إيراني، وردّت بريطانيا بإلزام الإيرانيين الحصول على جواز سفر لدخول سواحل الخليج العربية[5].

بعد قيام الحكم البهلوي في إيران ومجيء رضا شاه إلى الحكم، اتبع سياسة خاصة تجاه الخليج العربي تستند على ركيزتين أساسيتين الأولى: تقوية القوة

---

(1) جمال زكريا قاسم، "الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي" المجلة التاريخية المصرية، العدد/6، المجلد/20، القاهرة، 1973، ص ص196 -199.

(2) المصدر نفسه، ص ص196 -197.

(3) جلال الدين المدني، تأريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة: سالم شكور، (طهران، 1993) ص221.

(4) جان جاك بيريبي، الخليج العربي، ترجمة: نجدة هاجر وسعيد الغز، (بيروت، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 1959) ص170.

(5) عبد الله، دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص343.

obeikandi.com

البحرية الإيرانية لتضطلع بدور أكبر في الخليج العربي، والثانية: المطالبة بالبحرين والجزر العربية الثلاث، وحتى يحقق رضا شاه هذه الأهداف فقد بدأ بتقوية حكمه في الداخل والسيطرة المركزية على جميع أقاليم إيران بما فيها الإقليم العربي "الأحواز" الذي أصبح محافظة إيرانية عام 1925[1].

في عام 1927 اعترضت إيران على معاهدة جدة التي وقعت بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، والتي ورد فيها نص عن امتناع ابن سعود عن المداخلة في شؤون إمارات الخليج العربي ومن بينها البحرين، المرتبطة ببريطانيا وقد ذهبت إيران إلى أن النص الأخير بمثابة إنكار واضح لسيادتها على البحرين[2]. وقدمت الحكومة الإيرانية مذكرة احتجاج في 22 تشرين الثاني 1927، إلى الحكومة البريطانية، وأخرى إلى عصبة الأمم في 30 تشرين الثاني 1927، بشأن البحرين، إلا أن وزير الخارجية البريطاني رد على المذكرة الإيرانية بمذكرة ورد فيها "إن تاريخ البحرين كان غامضاً في مختلف عصور التاريخ وإن الغزو الفارسي للبحرين بدأ في عام 1622 وانتهى عام 1783 بنجاح آل خليفة في السيطرة على البحرين، وإن على الحكومة الإيرانية أن تثبت بأنها كانت المالكة الشرعية للبحرين، ومن ناحية أخرى فإن خلال قرن ونصف من حكم آل خليفة (1783 -1927 تاريخ تقديم المذكرة) لم تمارس إيران سيادتها على البحرين بطريقة فعلية، وإنما كان الشيوخ يمارسون الحكم في وضع مستقل تماماً عن إيران"[3].

توالت الاحتجاجات الإيرانية بعد ذلك، فقد احتجت إيران عام 1930 على منح حق التنقيب عن النفط إلى شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا، وفي عام 1932 احتجت على إصدار طوابع بريدية هندية واستخدامها في البحرين، وفي سنة 1934 قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً حول حصة شركات النفط في البحرين، كما رفعت مذكرة إلى عصبة الأمم تنكر على بريطانيا فيها شرعية وجودها في

(1) R.K.Ramazani, the foreigen policy of Iran 1500-1940, (charalottes ville, 1966), P.210.

(2) صلاح العقاد، معالم التغيير في الخليج العربي، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1972) ص54.

(3) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص412.

obeikandl.com

البحرين، وفي عام 1937 بادرت إيران إلى الاحتجاج على صدور قوانين الجنسية والملكية من قبل حكومة البحرين، وفي عام 1938 احتجت على معاملة رعاياها في البحرين[1].

يبدو واضحاً أن إيران كانت تطالب بعائدية البحرين لها طوال تلك الفترة إلا أن لا سند قانوني تستند عليه لكي تصل إلى ما تريد، من جهة ثانية فإن بريطانيا لم تكن لديها الرغبة في أن تسلم البحرين إلى إيران لأن ذلك سيؤدي إلى ضرب مصالحها في الخليج العربي، وهي آبار النفط، إذ بتسليم البحرين إلى إيران، ستكون الأخيرة بالقرب من منابع النفط في دول الخليج العربي وستتحكم بتلك المنابع، ومن جهة ثالثة فإن إيران ليست لديها القدرة لكي تقف بوجه القوة البريطانية أو تتمكن من فرض الشروط عليها، لذلك ظلت تكرر الاحتجاجات عسى أن تنال شيئاً من هذا السلطان البريطاني.

مرحلة الشاه محمد رضا بهلوي (1941 -1979):

بعد استلام محمد رضا بهلوي السلطة من والده عام 1941، وقعَتْ إيران تحت الاحتلال البريطاني والروسي بين الأعوام 1941 -1946، وانشغلت الحكومة الإيرانية بمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الداخلية بوجود الاحتلال، ثم انسحاب الاحتلال وترتيب الأوضاع الداخلية لإيران التي بدأت تشهد حركات انفصالية في أذربيجان وكردستان الإيرانية، ثم انشغال الحكومة الإيرانية بمشكلة انسحاب القوات الروسية من إيران عام 1946، وبعدها بسنوات قليلة انشغلت إيران بأزمتها مع البريطانيين بين عامي 1951 -1953 على أثر تأميم النفط من قبل حكومة مصدق، وهو ما أدى إلى هروب محمد رضا شاه إلى خارج إيران وتدخل الولايات المتحدة وتدبيرها انقلاباً أدى إلى إسقاط مصدق وإعادة الشاه للحكم عام 1953[2].

---

(1) قاسم، المصدر السابق، ص ص250 -251.

(2) محمد حسنين هيكل، زيارة جديدة للتاريخ، (بيروت، ط3، 1985) ص319.

obeikandl.com

أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً من المجلس النيابي يقضي بتخويل السلطة للحكومة الإيرانية في عام 1946، وذلك لممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق القوانين الإيرانية عليها، ثم احتجت إيران في نفس العام على اشتراك البحرين في بعض المنظمات الدولية، ولم يدع الوفد الإيراني في الأمم المتحدة أية فرصة يرد فيها ذكر البحرين ببعض اللجان الفنية بوصفها إمارة مستقلة إلا واحتج على هذا الوصف[1].

عادت قضية البحرين إلى الواجهة مرة أخرى أثناء فترة غياب الشاه عن الحكم وذلك عندما أدرجت الحكومة الإيرانية البحرين ضمن المناطق الانتخابية في الانتخابات الإيرانية عام 1952، وبعد عودة الشاه بدأ سياسة مبنية على الاهتمام الأكثر بالشؤون الخارجية وفي مقدمتها شؤون الخليج العربي، وقد أبدت إيران تخوفها الكبير من زيادة المد القومي في الدول العربية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي لاسيما بعد انهيار الأنظمة الملكية في مصر والعراق، وضرب الأحلاف الإقليمية التي سعت إيران إلى إقامتها بدعم من بريطانيا والولايات المتحدة ومنها حلف بغداد الذي انسحب منه العراق عام 1959، وفي مواجهة ما أعده الشاه تهديداً لمصالح إيران في الأقطار العربية وأخذ الشاه يتقرب من إسرائيل وأعلن اعترافه بها في العام 1960[2].

في عام 1955 بادرت حكومة البحرين إلى تعديل قانون الجنسية الذي سبق أن أصدرته في عام 1938، وكان من شأن هذه التعديلات إدخال شروط خاصة لاكتساب الجنسية البحرينية، وقد احتجت عليه إيران بسبب كونه يمس بوضع الإيرانيين في البحرين[3]. لقد أصر الشاه محمد رضا على استمرار المطالبة بالبحرين وإدخالها ضمن المنطقة الإدارية الجديدة التي شكلها عام 1957، وأعاد في العام التالي المطالبة بها رافضاً معاهدة الحدود البحرية التي عقدت بين السعودية

---

(1) سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة، الكتاب الثاني، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ط2، 1972) ص119.

(2) Saad Albazzaz, Gulf war the Israeli Connection (Baghdad, 1989) P.62.

(3) العقاد، معالم التغيير في الخليج العربي، ص65.

obeikandi.com

والبحرين[1]. ثم أصدر مجلس وزراء إيران عام 1957 قراراً يقضي بضم البحرين إلى الأقاليم الإيرانية، باسم الإقليم الرابع عشر، بالنسبة للتقسيم الإداري الجديد، كما احتجت إيران على اتفاقية الرياض في شباط 1958 التي وقعت بين المملكة العربية السعودية والبحرين، الخاصة بتحديد الحدود والقبائل بين البلدين وأسس التعاون الاقتصادي[2]. إن الظروف والأحداث الإقليمية والدولية التي بدأت تظهر على الساحة في ستينات القرن الماضي أجبرت إيران على التوقف عن الإعلان المستمر بالمطالبة بالبحرين، فالأصوات البحرينية بدأت تزداد رفضاً لهذا الادعاء وتطالب الحكومات العربية والدولية بإسناد قضية البحرين واستقلالها[3]. وقد بدأت أغلب الدول العربية اهتماماً لهذا المطلب، ولعبت الكويت أواخر ستينات القرن الماضي دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر الإيرانية البحرينية، حينما ساهمت بعقد اجتماعات سرية طويلة لمرات عدة في جنيف وباريس بين محمد مبارك آل خليفة وأفشار خان وزير خارجية إيران آنذاك وبحضور الكويتي بدر الخالد نائب رئيس هيئة الخليج العربي[4]. أما بريطانيا فإنها كانت ترى أن البحرين دولة مستقلة تربطها ببريطانيا معاهدة خاصة بموجب الاتفاقات التي عقدت بينهما، فضلاً عن ذلك فإن البحرين قد قبلت عضواً مراقباً في منظمة اليونسكو في تشرين الأول 1960 ومنظمة الغذاء العالمي في تشرين الثاني 1967، ومنظمة الصحة العالمية في حزيران 1968، الأمر الذي منحها وجوداً عالمياً[5]. كذلك اقتضت التطورات الدولية في الخليج العربي وتزايد النفوذ الأمريكي وبدأ انحسار السيطرة البريطانية الذي نتج عن الإعلان البريطاني بالانسحاب من شرق السويس، وهو ما أدى إلى محاولة الولايات المتحدة بالإسراع لمسك ما أسمته (الفراغ السياسي

---

(1) مراد، الأطماع الإيرانية في الخليج، ص210.

(2) العقاد، معالم التغيير في الخليج، ص ص139 -143.

(3) مراد، الأطماع الإيرانية في الخليج، ص210.

(4) عبد الله يعقوب البشارة، "دور الأمم المتحدة في استقلال البحرين"، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، السلسلة/2، العدد/27، الكويت، تموز 1976، ص235.

(5) المصدر نفسه، ص236.

obeikandl.com

والعسكري) الذي سببه الانسحاب البريطاني، وبرزت فكرة إنشاء تحالف أمني إقليمي يضم إيران ودول الخليج العربي[1]. كانت قضية البحرين تشكل عقبة أساسية في طريق أية معاهدة إيرانية خليجية، لذلك فإن الشاه وبعد وعودٍ أمريكية بإعطائه الدور القيادي في الخليج العربي بدأ يغير من سياسته تجاه البحرين[2]. كذلك بدأت بوادر تحسن العلاقات الإيرانية المصرية، انتهت بعودة هذه العلاقات عام 1970[3]. أيضاً الاتفاق الإيراني السعودي بخصوص تحديد الحدود البحرية الذي كان قد أبرم في تشرين الأول 1968، كلها ساعدت في حل المشاكل العالقة بين إيران ودول الخليج العربي، على أثر ذلك قام شاه إيران محمد رضا بزيارة المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني من العام نفسه ومنها توجه إلى الكويت[4].

بعد ما يقرب من المائة والخمسين عاماً من المطالبة الإيرانية بالبحرين، تغير موقف إيران بشكل مفاجئ منذ بداية عام 1969 حين أعلن محمد رضا بهلوي بأن الحكومة الإيرانية تحترم رغبة سكان البحرين إذا كانوا لا يرغبون الانضمام إلى إيران، ولعل ذلك الموقف جاء بالتنسيق الذي تم بينه وبين الملك فيصل أثناء زيارة الشاه للرياض، والتي تم الاتفاق فيها على عدم السماح للعناصر اليسارية بالظهور في الخليج العربي والمحافظة على الأنظمة القائمة فيه[5].

وفي هذا السياق أعلن شاه إيران قبوله بحق تقرير المصير في البحرين الأمر الذي ترتب عليه قيام كل من إيران وبريطانيا بموافقة البحرين في أواخر آذار 1970 بتقديم طلب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة (يوثانت) لإرسال لجنة أو مبعوث

---

(1) رياض نجيب الريس، صراع الواحات والنفط، هموم الخليج العربي بين 1968 -1971، (بيروت، 1973)، ص204.

(2) Chubin and Sepehr Zabih, The foreign Relation of Iran, A developing stat in a zone of Great power conflict (Berkeley, 1975) P.173.

(3) جمال زكريا قاسم وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية، منشورات جامعة الدول العربية، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربي، 1973) ص ص151 -174.

(4) عبد الله، دولة الإمارات العربية وجيرانها، ص381.

(5) صبري الهيتي، المصدر السابق، ص414.

obeikandl.com

لتقصي الحقائق في جزر البحرين لمعرفة رغبات سكانها وما إذا كانوا يفضلون أن تكون بلادهم دولة عربية مستقلة أم تنضم إلى إيران، وقد أعدت حكومة البحرين في حينه لجان توعية قوامها كبار المسؤولين في البلاد قامت بالاتصال بجميع الهيئات والمنظمات الشعبية والاقتصادية، تشرح لهم خطورة الموقف وتطلب منهم دعم قضية البحرين أمام المجتمع الدولي وقد لقيت الحركة البحرينية تجاوباً من الحكومات العربية[1].

لقد اعترف وزير خارجية إيران في حينه أمام البرلمان الإيراني في 28 آذار 1970، بفشل السياسة الإيرانية السابقة بضم البحرين وطالب بحل هذه المشكلة حفاظاً على علاقات إيران الخارجية[2]. ونتيجةً للمفاوضات الإيرانية–البريطانية مع السكرتير العام للأُمم المتحدة زارت البحرين بعثة الأُمم المتحدة برئاسة الممثل الشخصي للسكرتير العام للفترة من 29 آذار الى 18 نيسان 1970، وقد وجدت البعثة بأن سكان البحرين ثمنوا الطلب الايراني البريطاني لقيام دوائر الأمم المتحدة بهذه الممارسة، وكانت إيران قد إشترطت بأنها تقبل بنتائج جهود البعثة بشرط مصادقة مجلس الأمن الدولي، فقد صادق مجلس الأمن الدولي في 11 أيار 1970 مع الإشارة إلى " أن الغالبية العظمى من سكان البحرين ترغب في الحصول على الاعتراف بكيانهم كدولة مستقلة ذات سيادة تامة لها الحرية في تقرير علاقاتها مع الدول الأُخرى " [3]. واتخذ مجلس النواب الإيراني قراراً مشابهاً لقرار مجلس الأمن الدولي في 14 أيار 1970 ثم تبعه مجلس الأعيان في 18 أيار1970، إذ أشار ذلك إلى تسوية سلمية لأقدم النزاعات وأكثرها تشابكاً في الخليج العربي[4]. وقد عبر البحرينيون عن آرائهم وعواطفهم من خلال المسيرات الشعبية والترحيب الكبير بمندوب الأمين العام للأمم المتحدة فيتوريو جوشياردي وإظهار

(1) Mordeckhai Abir, Oil power and politics, (London, 1974) P.P 18-20.

(2) البشارة، المصدر السابق، ص236.

(3) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص ص165 -166.

(4) المصدر نفسه، ص 166.

obeikandi.com

ثقافة وعادات شعب البحرين أمامه للدلالة على استقلالية البحرين عن إيران[1].
وأكد المندوب الخاص للأمم المتحدة أن رغبة شعب البحرين بالاستقلال ليست بسبب العداء لإيران بل الرغبة في توفير الاستقرار في المنطقة وإقامة علاقات خاصة مع إيران للحفاظ على الاستقلال، وأن البحرينيين من زعماء الشيعة والسنة رفضوا أن يقابلهم بصورة منفردة في دلالة واضحة على قوة التماسك الشعبي لأبناء البحرين[2].

في 15 آب 1971 بعث عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب فيها انضمام البحرين إلى عضوية الأمم المتحدة، وفي 18 آب أوصى مجلس الأمن، الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول الطلب البحريني، وفي 21 أيلول صوتت الجمعية العامة بالإجماع على ذلك، باستثناء صوت واحد هو مندوب اليمن الجنوبي الذي أكد معارضته حكام البحرين الذي وصفهم بأنهم ألعوبة بيد بريطانيا، وقد كان لسوريا دور كبير في تسريع عملية القبول بسبب وجودها في تلك الفترة في عضوية مجلس الأمن، وعلى الفور أعلن أردشير زاهدي وزير خارجية إيران اعتراف دولته باستقلال البحرين وترحيبها بانضمامها إلى الأمم المتحدة[3].

يتضح من ذلك أن اتفاقاً حصل بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية وإيران على أثر انسحاب بريطانيا من شرق السويس، تخلت بموجبه إيران عن البحرين لتعلن استقلالها في 11 أيار 1970، بالمقابل فإن إيران سيطرت على الجزر الإماراتية الثلاث، وكان هذا ثمن تنازل إيران عن البحرين، والنزاع لازال مستمراً بين الإمارات العربية، بل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران على هذه الجزر ولن تكف إيران عن البحرين كما سنرى لاحقاً.

---

(1) البشارة، المصدر السابق، ص ص235 -238.

(2) المدني، المصدر السابق، ص221.

(3) البشارة، المصدر السابق، ص ص239 -241.

obeikandi.com

مرحلة قيام الثورة الإسلامية (1979 -2011):

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، رفعت شعارات تصدير الثورة الإسلامية، والتي تزامنت مع تراجع المد القومي وانهيار المعسكر الاشتراكي والذي ألقى بظلاله على التجمعات القومية والماركسية في البحرين، فبدأت تتشكل في البحرين تنظيمات طائفية تلقى الدعم والرعاية من النظام الإسلامي في إيران ونجحت هذه التنظيمات الدينية في استقطاب قطاع واسع من الشيعة في البحرين من المنتمين إلى الطبقات الكادحة التي أحست بأنها بحاجة إلى من يدافع عن حقوقها ومطالبها وخاصةً وأن أبناء الطائفة الشيعية والذين يمثلون الأغلبية السكانية يعانون من أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة ويعانون كذلك من الاضطهاد السياسي[1]. لقد انقسم أبناء الطائفة الشيعية في البحرين إلى تيارين، الأول: تيار محافظ لا يريد إلا بعض الإصلاحات لتحسين وضعه في السلطة، الثاني: تيار ثوري وهو الذي يضم الأغلبية الساحقة من شيعة البحرين يرغب في الإطاحة بالنظام واستبداله بنظام جمهوري إسلامي على غرار ما جرى في إيران، خاصةً بعد التصريحات التي أدلى بها بعض قيادات الثورة الإسلامية على أرضية إحياء المطالب الإيرانية في ضم البحرين إلى إيران، وتمثل ذلك في تصريحات آية الله صديق روحاني الذي ادعى تبعية البحرين إلى إيران وأطلق عليها المحافظة الرابعة عشرة، وأن البحرين هي جزء من الجمهورية الإسلامية في إيران وطالب حكومة البحرين بإقامة نظام إسلامي مثلما هو قائم في إيران[2]. بعدها جدد آية الله الخميني مطالبة الإيرانيين بالبحرين أيضاً[3].

في ظل هذا المناخ شابت العلاقات البحرينية – الإيرانية حالة من سوء الفهم وتجددت المطالبات الإيرانية بتبعية البحرين والاتهامات البحرينية لإيران بقلب نظام الحكم، فقد أعلنت الحكومة البحرينية في بداية الثمانينات من القرن الماضي أنها ألقت

---

(1) فلاح المديرس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين 1938 -2002، (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ط1، 2004) ص ص111 -112.

(2) المصدر نفسه، ص100.

(3) جون بولوك، الخليج، ترجمة: دهام موسى العطاونة، (د.م، 1988) ص48.

obeikandl.com

القبض على مجموعة من المخربين تلقوا تدريباتهم في إيران في محاولة لقلب نظام الحكم في البحرين، وقد صرح خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء البحريني بأنه "لا يوجد خطر في البحرين داخلي، وأن الخطر الخارجي هو إيران، مؤكداً أن النظام في إيران يثير الشيعة في البحرين والخليج، ويقوم بتدريبهم على استخدام الأسلحة لإثارة الفوضى في أقطارهم وزعزعة الاستقرار"[1].

مع بداية التسعينات من القرن الماضي شهدت البحرين حالة من الفوضى والاضطرابات وتجدد أعمال العنف التي بلغت ذروتها عام 1994 واستمرت حتى أوائل عام 1996، فقد وجهت البحرين اتهاماً رسمياً إلى إيران بالتورط في تمويل تنظيمات تهدف إلى قلب نظام الحكم، وأقدمت البحرين في شهر شباط 1996 على إبعاد السكرتير الثالث في السفارة الإيرانية معتبرة أنه شخص غير مرغوب فيه، وردّت إيران بالمثل فطردت دبلوماسياً بحرينياً بعد يوم واحد من الإجراء البحريني[2].

ورغم عودة التوتر وبلوغه الذروة في عام 1996 إلا أن الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية قد قام بعبور الجسر الذي يربط المملكة العربية السعودية بالبحرين والتقى بأميرها آنذاك عيسى بن سلمان في زيارة قصيرة، وقد بدأت العلاقات البحرينية – الإيرانية في التحسن عام 1997 وذلك لعاملين أولهما: وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في إيران وتوجهاته العامة بالانفتاح وتطبيع العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العامل الثاني: فهو التقارب السعودي الإيراني الذي لعب دوراً كبيراً في تطور العلاقات بين البحرين و إيران وعجل بإعادة العلاقات بين البلدين في كانون الثاني 1999[3]. لقد قام عاهل البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بزيارة إلى إيران في 17

---

(1) البينة.نت، "علاقات البحرين وإيران تدخل مرحلة جديدة"، ملفات إيرانية، العلاقات الإيرانية الخليجية، بيان الأربعاء، العدد/150، 18 أيلول 2002، ص4 على الموقع الإلكتروني: http://www.albainah.net/index.aspx?function=item=1481

(2) المصدر نفسه، ص4.

(3) المصدر نفسه، ص5.

obeikandi.com

آب 2002 في خطوة من الطرفين إلى تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، والتقى خلالها بالمرشد الأعلى علي خامنئي لإرساء أُسس علاقات راسخة ومستقرة بين الطرفين[1]. استمرت العلاقات بين الطرفين آخذة بالتحسن إذ قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في 17 تشرين الثاني 2007 بزيارة خاطفة إلى البحرين قبل أن يتوجه إلى الرياض لحضور مؤتمر القمة الخاص بالدول المصدرة للنفط أُوبك، إذ عقد حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين اجتماعاً مع الرئيس الإيراني لبحث العلاقات الثنائية والوضع الإقليمي، وتم خلال الزيارة توقيع بروتوكولات اتفاقات ينص أحدها على تزويد إيران للبحرين بالغاز، وتعتبر هذه الزيارة هي ثاني زيارة رسمية يقوم بها رئيس إيران للبحرين منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979[2]. ورغم الزيارات المتكررة بين البلدين إلا أنه لازالت هناك تصريحات تصدر بين فترة وأُخرى من جهات رسمية داخل النظام الإيراني تؤكد على عائدية البحرين إلى إيران ومنها، في مقال ورد في صحيفة كيهان الإيرانية في 29 حزيران 2008 أعتبر فيه كاتبه حسين شريعت مداري المستشار الإعلامي لمرشد الثورة علي خامنئي ومدير الاستخبارات الإيرانية السابق " أن للبحرين حساباً منفصلاً عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأنها جزء من الأراضي الإيرانية، وأن المطلب الأساسي للشعب البحريني حالياً، هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأُم" [3]. ثم تصريحات علي أكبر ناطق نوري، العضو المهم في مجلس تشخيص مصلحة النظام والمسؤول في مكتب مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي في مدينة مشهد في 12 شباط 2009 قال فيها" إن البحرين كانت جزءاً

---

(1) رياض زين الدين، " ملك البحرين يقوم بزيارة تاريخية لإيران" إسلام أُون لاين.نت، 17 آب 2002، ص1، على الموقع الإلكتروني: http:/www. Islam online. Net /Arabic /news /2002-08/ 18 / article.

(2)جوجل.نت، المنامة أ ف ب، " أحمدي نجاد يزور البحرين حليفة الولايات المتحدة الإقليمية" ، 17 تشرين الثاني 2007، ص1 على الموقع الالكتروني: http:// afp. Google. Com/ article/ al e2m5igmyl5h9pyIyix

(3) عصام زيدان، " إيران والبحرين.. هل هي مجرد أطماع جغرافية " ، مفكرة الإسلام ، آذار 2009، ص1، على الموقع الإلكتروني: http://www.islammemo. cc/ Tkarer/ Tkarer/ 2009/ 03/ 01/ 78016.htm.

obeikandi.com

من إيران" وحاولت إيران حل الأزمة بتأكيدها احترام سيادة البحرين، وأستغل وزير الداخلية الإيراني صادق محصولي مشاركته في منتدى الأمن الداخلي والعالمي في المشرق العربي والجوار الجغرافي الذي انعقد في المنامة للتأكيد على أن الأزمة قد انتهت[1]. والملاحظ أنه لم تكن هذه المرة الأولى التي تعبر فيها إيران عن أطماعها الجغرافية في دولة البحرين المجاورة بزعم أنها المحافظة الرابعة عشرة والتي اقتطعت منها في حقبة تاريخية ماضية، فقد سبقتها من قبل تصريحات مماثلة، وأن هذه التصريحات لم تخرج إلا من شخصيات محسوبة على النظام الإيراني ومقربة من القيادة الدينية العليا في الدولة، كما أن تكرارها من قبل شخصيات بهذا المستوى ينفي كونها زلات لسان عابرة أو تعبيراً عن توجهات خاصة لبعض الشخصيات في السلطة. وعلى أثر تصريحات علي أكبر ناطق نوري، قامت البحرين في 21 شباط 2009 بمنع السفن الإيرانية من دخول مياهها الإقليمية، مع استمرار تصاعد الخلاف الدبلوماسي بين كل من إيران والبحرين[2]. إلا أن إيران حاولت تدارك الأمر فقد انتقد علي لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني محاولات بعض دول المنطقة التي تحاول الإيقاع وبث الفرقة بين بلاده والبحرين قائلاً أن إيران تعتبر البحرين "بلداً صديقاً وجارة محترمة للجمهورية الإسلامية وتكن احتراماً كبيراً لهذا البلد" وأعتقد لاريجاني أن هذه التحركات جاءت لتحريف الرأي العام عن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الجوهرية والمحورية للأمة الإسلامية[3]. على أثر هذه المعالجات عادت الزيارات واللقاءات لتتكرر بين الجانبين الإيراني والبحريني، ففي 26 آب 2009 وقع رئيساً لجنتي الصداقة البرلمانية لكلا الطرفين في المنامة على مذكرة تفاهم للتعاون البرلماني بين البلدين ودعت المذكرة

---

(1) العربية.نت، طهران -أ ف ب في 27 شباط 2009، ص1 على الموقع الإلكتروني:
http://www. Alarabiya. Net/ articles/2009/ 02/ 21/ 66937-ktml.

(2) العربية.نت، المنامة - د ب أ "البحرين تطلب من السفن التجارية الإيرانية مغادرة مياهها الإقليمية" في 21 شباط 2009، ص1 على الموقع الإلكتروني:
http://www.alarabiya.net/articles/2009/02/21166937.html.

(3) صحيفة القبس، الكويت، 24 شباط 2009، على الموقع الإلكتروني:
http://www.alqabas.com.kw/article.aspx?id=476283.

obeikandi.com

إلى اتخاذ مواقف برلمانية مشتركة لاسيما فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق على صعيد اتحادي برلمانات الدول الإسلامية بشأن دعم قضايا العالم الإسلامي، وقد وقعها عن الجانب الإيراني أميدوار رضائي وعن الجانب البحريني صلاح علي عبد الرحمن[1].

كما عقد صلاح علي عبد الرحمن لقاءاً آخر مع وفد برلماني إيراني برئاسة رئيس المجلس التنفيذي لمجموعة البرلمانات الإسلامية حشمت الله فلاحت بيشة للتأكيد على حسن الجوار بين البلدين وخدمة المشاريع المشتركة مشددين على أن العلاقات البحرينية الإيرانية قديمة وعريقة ولا يمكن زعزعتها وهي محل ثقة الطرفين وقد عقد هذا اللقاء في 4 نيسان 2010[2]. إن الواقع القائم في البحرين يشير إلى أن العلاقات بين كل من إيران والبحرين تتدخل فيه الأحزاب الإسلامية البحرينية والجمعيات المختلفة ذات الثقل داخل المجتمع البحريني والتي تدعم من قبل إيران، ومنذ أن احتل البريطانيون البحرين استخدموا سياسة فرق تسد فزرعوا النعرة الطائفية داخل هذا الشعب العربي ليبقى يقتتل فيما بينه، أثناء كتابة هذه السطور هنالك ظروف تناحر واقتتال داخل البحرين بتغذية أجنبية، فمنذ شهر شباط 2011 التظاهرات مستمرة داخل البحرين تطالب بالتغيير لكل من السلطة والدستور، وتطالب بنظام ملكي دستوري يستطيع فيه أبناء الشعب من المشاركة في السلطة، وقد أدت هذه التظاهرات إلى تدخل قوات درع الجزيرة التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لفض هذه التظاهرات لشدتها وسقوط أعداد كبيرة من الضحايا، وقد اعترضت إيران على إرسال المملكة العربية السعودية قوات عسكرية إلى البحرين للمساعدة في حفظ الأمن، وقامت البحرين بسحب سفيرها من إيران، والبلدان يتبادلان طرد الدبلوماسيين[3].

---

(1) قناة المنار الفضائية، المجموعة الإعلامية في 26 آب 2009، ص1. على الموقع الإلكتروني:
http://www.almanar.com.ib/news sit/Article print page.aspx?id=61086.

(2) صحيفة الوسط، البحرين، العدد/2767 في 4 نيسان 2010 على الموقع الإلكتروني:
http://www.alwasatnews.com/2767/news/read/393655/1.html.

(3) الجزيرة.نت، "التسلسل الزمني لأهم الأحداث في تاريخ العلاقات البحرينية الإيرانية" في 5 آذار 2011، ص2.
على الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/mritems/images/2011/03/15.

obeikandi.com

وبذلك يتضح إن إستراتيجية إيران هي ثابتة تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ ترغب دائماً في السيطرة على الخليج العربي ومضيق هرمز لأهميتهما الإستراتيجية، وسوف لن تكف عن المطالبة بالبحرين كورقة ضغط تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بسبب مطالبات الأخيرة المتكررة بإعادة الجزر الثلاث، ولن يستقر وضع البحرين إلا بتكاتف أبنائه وتوحدهم والكف عن التشظي والسير في ركاب الأجنبي.

obeikandl.com

المبحث الثالث

الخلاف بين إيران والكويت والسعودية حول الجرف القاري (البحري)

تعد دراسة الجرف القاري من الأمور المهمة التي توليها الدول والمنظمات الدولية، جل اهتمامها، لأهمية هذه المنطقة بما تحويه من ثروات طبيعية هائلة، ومع التقدم العلمي والتكنولوجي وتوسع المطامح الاقتصادية الدولية، أثيرت مشاكل عديدة تتعلق بسيادة الدول على مساحات من البحر، أبعد من نطاق البحر الإقليمي، إذ ادعى عدد من الدول السيادة على قاع البحر وباطن الأرض، تحته في منطقة تقع فيما وراء البحر الإقليمي جرى الاصطلاح على تسميتها "بالجرف القاري" والمعنى الجيولوجي لهذا الاصطلاح يشمل الأرض الواقعة تحت البحر والتي تتدرج بالانحدار من الساحل وإلى أن يصبح عمق المياه 100 قامة أو ما يعادل 200 متر تقريباً، قبل أن ينحدر القاع بشدة إلى أعماق البحار أو المحيطات[1]. وفي تعريف آخر للجرف القاري: فإنه يشمل قاع وباطن وأرض المساحات المغمورة لأية دولة ساحلية التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي حتى الطرف الخارجي للحافة الخارجية، أو إلى مسافة 200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي. وتمارس الدولة الساحلية على الجرف القاري حقوقاً سيادية لأغراض استكشافية واستغلال موارده الطبيعية، وإذا لم تقم الدولة بممارسة حقها في هذا الاستغلال فلا يجوز لأحد أن يقوم بذلك من دون موافقة صريحة منها، ولا تمس حقوق الدولة الساحلية على الجرف القاري النظام القانوني للمياه العالية، أو بالحيز الجوي فوق تلك المياه[2].

---

(1) محمد أحمد عبد العزيز السويدي، الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1983) ص115.

(2) رجب، المصدر السابق، ص ص27 -28.

obeikandi.com

ونظراً لتزايد ادعاءات الدول وإعلاناتها في السيادة أو الولاية على هذه المناطق، أرادت الأمم المتحدة أن تضع قواعد قانونية لضبط هذا الجماح وتنظيمه، فكلفت لجنة القانون الدولي التابعة لها بدراسة موضوع الجرف القاري ووضع النصوص القانونية اللازمة لتنظيمه، وذلك قبل اتفاقية جنيف عام 1958، فعرفته اللجنة المذكورة بأنه يشمل "قاع البحر وباطن الأرض تحته للمناطق المغمورة المجاورة للساحل والتي تقع فيما وراء البحر الإقليمي إلى عمق 200 متر"[1].

وعند مناقشة الجرف القاري في مؤتمر جنيف عام 1958 رأى المؤتمرون توسيع تعريف لجنة القانون الدولي له ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الجرف القاري تعبير يشير إلى[2]:

1. قاع البحر وباطن الأرض تحته في المناطق المغمورة والقريبة من الساحل والتي تقع فيما وراء البحر الإقليمي إلى عمق 200 متر أو وراء ذلك حيث يسمح عمق المياه التي تعلو القاع باستغلال الموارد الطبيعية للمناطق المذكورة.
2. قاع البحر وباطن الأرض تحته في المناطق المغمورة، المماثلة والقريبة لسواحل الجزر.

وقد أثار تعريف الجرف القاري الصادر عن مؤتمر جنيف، كثيراً من الجدل بين فقهاء القانون الدولي، لأنه لا يتطابق مع التعريف العلمي لفكرة الجرف القاري من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معيار القدرة على الاستثمار كما ورد في التعريف، معيار غير عملي لأن الإمكانات الحالية للاستثمار عند بعض الدول المتقدمة صناعياً قد تصل إلى أعماق المحيط وبالتالي فإن هذا المعيار يفتح المجال للتنافس والصراع بين الدول المتقدمة صناعياً وبين الدول النامية[3].

---

(1) عادل أمين خاكي، الجرف القاري العراقي في القانون الدولي، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، 1970) ص28.

(2) السويدي، المصدر السابق، ص116.

(3) بدرية عبد الله العوضي، القانون الدولي للبحار في الخليج العربي، (الكويت، مطبعة دار التأليف، 1977) ص20.

obeikandl.com

إن الأخذ بمعيار العمق لتحديد الحد الخارجي للجرف القاري قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح بعض الدول بسبب ظروفها الجغرافية التي قد يكون عمق المياه المحدد بمائتي متر من السطح لا يؤمن لها استغلال الثروات الطبيعية الكامنة في باطنها بشكل صحيح، ومن ناحية أخرى فإن تحديد الحد الخارجي للجرف القاري يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار حاجات الدول في الحصول على أكبر كمية من الثروات في تلك المناطق.

إن المعيار الذي يعمل على تحديد الجرف القاري بمسافة معينة من شاطئ الدولة دون الاستناد إلى تبريرات جيولوجية أو جغرافية، قد يكون من الأفضل لمعظم دول العالم، شرط عدم المغالاة في اتساع تلك المنطقة، خاصةً وأن هناك مجموعة كبيرة من الدول التي لا يسمح لها موقعها الجغرافي بمد جرفها القاري إلى مسافة 200 ميل بحري، وتعرف بالدول ذات الجرف القاري المغلق ومن هذه الدول دول الخليج العربي، التي يمكن أن يطلق عليها بالدول المتضررة جغرافياً، أو الدول المغلقة أي التي ليس لها ساحل على البحر[1].

لقد راعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تم اعتمادها في 30 نيسان 1982 ممارسة حرية الملاحة للسفن في الممرات المائية المستخدمة للملاحة الدولية، وحقوق الدولة الساحلية المطلة على الخليج أو المضيق، وتتعرض الدولة التي تخالف هذه الأحكام للمسؤولية الدولية وخاصةً إذا ترتب على تصرف الدولة المطلة على الخليج أو المضيق إعاقة الملاحة في هذه الممرات المائية الدولية، وقد يؤدي ذلك إلى تدخل مجلس الأمن الدولي المنوط به الحفاظ على الأمن الجماعي الدولي[3].

ويلاحظ من نصوص المادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 تحديدها للجرف القاري بمائتي ميل، لكن إذا امتد الحد الخارجي للجرف القاري وراء هذا الحد فإن أقصى مدى يمكن للدولة أن تطالب به هو 350 ميلاً بحرياً مقاساً من خط الأساس للبحر الإقليمي أو 100 ميل بحري من خط التساوي

---

(1) العوضي، المصدر السابق، ص21.

(3) رجب، المصدر السابق، ص ص30 -31.

obeikandl.com

العمقي عند 2500 متر، وهنا يتوجب على الدولة الساحلية مدفوعات مالية لقاء استغلال الموارد غير الحية للجرف القاري وراء 200 ميل بحري، تقدم هذه المدفوعات سنوياً وبنسب محددة على وفق المادة 82 من نفس القانون لتوزع على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية[1].

الجرف القاري في الخليج العربي:

يعتبر الجرف القاري في الخليج العربي من المواضيع المهمة لما يحويه قاع الخليج العربي من ثروات طبيعية هائلة وعلى رأسها الموارد النفطية والغازية، لقد عملت هذه الموارد على دفع الدول الإقليمية وخاصة إيران إلى الاهتمام بالجرف القاري لكونها تقع على الضفة الأخرى للخليج العربي المقابلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إن تلك الدول الست قد توصلت فيما بينها إلى اتفاقيات حول نقاط الحدود الواجب إتباعها داخل المياه الإقليمية في الخليج العربي بخصوص الجرف القاري لكل منها، لتتمكن من استثمار الموارد الطبيعية الموجودة في قاع البحر ضمن حدود مياهها الإقليمية وجرفها القاري.

لكن المشكلة الرئيسية التي بقيت عالقة ولم تحل لحد الآن هي مشكلة الجرف القاري بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، وليس بخاف على أحد أن إيران ترغب دائماً بقاء نقاط الخلاف قائمة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لكي تستخدم كأوراق ضغط تجاه تلك الدول، وتعتبر جزءاً من إستراتيجيتها تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يعد الخليج العربي بكامله جرفاً قارياً استناداً إلى ما جاء في المادة الأولى من اتفاقية جنيف عام 1958 لكن جميع دول الخليج العربي ليست طرفاً فيها، والفقرة الأولى من المادة 76 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 حددت اتساع الجرف القاري بمائتي ميل بحري، بينما أقصى عرض للخليج العربي يصل إلى حوالي 160 ميلاً بحرياً[2].

---

(1) السويدي، المصدر السابق، ص120.

(2) السويدي، المصدر السابق، ص121.

obeikandl.com

إن الملاحظ أن اهتمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالجرف القاري سبق اتفاقيات الأمم المتحدة، إذ أصدرت كل دولة على حدة سلسلة من الإعلانات المنفردة في عام 1949، أكدت فيها حقوقها في المناطق المجاورة لسواحلها والتابعة لها من الجرف القاري، مثبتة في هذه الإعلانات سياستها في تلك المناطق المغمورة في الخليج العربي، وتعد المملكة العربية السعودية أول دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أظهرت اهتمامها بمنطقة الجرف القاري، إذ أصدرت تصريحاً ملكياً في 28 أيار 1949 أكدت فيه حقها في الثروات الموجودة في قاع البحر وأسفل القاع في الخليج العربي، وتبعتها باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعلانات تضمنت التأكيد على حقها في الجرف القاري التابع لها[1].

لقد ضمنت إعلانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 1949، عدم الإخلال بصفة المياه التي فوق المناطق المشمولة بها من كونها بحار عالية، وأكدت حرية الملاحة والطيران وحقوق الصيد فيها، كما تضمنت مبادئ العدالة، كأساس ومعيار وحيد لرسم حدود الجرف القاري مع الدول الأخرى[2].

والجدول رقم (7) يبين التواريخ الخاصة بالإعلانات الصادرة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تبين اهتمامها بالجرف القاري لكل منها على انفراد.

أما بالنسبة لإيران فإن مسودة التشريع الإيراني صدرت في 19 أيار 1949، وقد شرّعت كقانون في 19 حزيران عام 1955، وقد اعتمدت أيضاً تلك المبادئ في حالة نشوء خلافات بين حدود الجرف القاري بين إيران والدول المجاورة، إلا أن إيران لم تحترم هذا المبدأ فأجبرت دول المنطقة بالتسليم لمطالبها اعتماداً على القوة العسكرية والتهديد باستخدام السلاح بل واستعماله في كثير من الأحيان تلبية لأهدافها التوسعية[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص ص122 -123.

(2) Baharna, H.M; The Arabian Gulf states, their legal and political status, and their international problems, second revised Edition librairie duliban, (Beirut, 1975, reprinted 1978) P.280.

(3) السويدي، المصدر السابق، ص126.

oberkanal.com

جدول(❖) رقم (7)

الإعلانات التي أصدرتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران حول اهتمامها بالجرف القاري في عام 1949

التسلسل	الدولة		تاريخ الإعلان
.1	المملكة العربية السعودية		1949/5/28
.2	مملكة البحرين		1949/6/5
.3	قطر		1949/6/8
.4	الكويت		1949/6/12
.5	سلطنة عُمان		1972/7/17
.6	الإمارات العربية المتحدة		
	أبو ظبي	أ	1949/6/10
	دبي	ب	1949/6/14
	الشارقة	ج	1949/6/16
	رأس الخيمة	د	1949/6/17
	أم القيوين	هـ	1949/6/20
	عجمان	و	1949/6/20
.7	إيران		1955/6/19

(❖) الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

(1) محمد أحمد عبد العزيز السويدي، الصراع الدولي حول البحر الإقليمي والجرف القاري في الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، (بغداد، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1983)، ص ص123 -129.

(2) بدرية عبدالله العوضي، القانون الدولي للبحار في الخليج العربي، (الكويت، مطبعة دار التأليف، 1977)، ص ص75 -76.

(3) جنان جميل سكر، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي، (بغداد، مطبعة الأديب، 1980) ص ص295 -298.

لقد عالجت اتفاقية جنيف لعام 1958 موضوع تثبيت الحدود الدولية على الجرف القاري في المادة السادسة منها والتي نصت على ما يلي[1]:

(1) خاكي، المصدر السابق، ص63.

obeikandl.com

1. عندما يكون هناك جرف قاري واحد واقع على امتداد أقاليم دولتين أو أكثر تكون سواحلها متقابلة، ترسم الحدود الفاصلة بينها على الجرف القاري، بمقتضى اتفاق بين هذه الدول، وفي حالة عدم الاتفاق، وما لم تكن هناك ظروف خاصة تبرز تحديداً آخر، فإن خط الحدود يكون هو الخط الوسط الذي تكون كل نقطة فيه على مسافة متساوية من أقرب النقاط على خط الأساس الذي يبدأ منه حساب عرض البحر الإقليمي.
2. عندما يكون جرفاً قارياً واحداً واقعاً على امتداد أقاليم دول متجاورة يحدد الجرف القاري باتفاق هذه الدول، وفي حالة عدم الاتفاق، وإذا لم تكن هناك ظروف خاصة تبرز تحديداً آخر، فإن خط الحدود يتقرر حسب مبدأ تعادل المسافات من أقرب النقاط على خط الأساس الذي يبدأ منه عرض البحر الإقليمي لهذه الدول.

إن المادة السادسة أعلاه تقدم لنا أربع طرق أو أساليب لتثبيت الحدود الدولية على الجرف القاري هي: الاتفاق -والظروف الخاصة -خط الوسط -وتعادل المسافات، ويلاحظ أن أسلوب الاتفاق والظروف الخاصة ينطبقان على حالتي الدول الساحلية المتجاورة، وخط الوسط يطبق في تحديد الجرف القاري بين الدول الساحلية المتقابلة[1]. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 لم تحدد معياراً معيناً من المعايير التي سبق وأن أقرتها المادة السادسة من اتفاقية جنيف أعلاه، بل تركت المادة 287 منها لكل دولة حرية اختيار أحد الأساليب المناسبة التالية لفض المنازعات بين الدول لتسوية النزاعات بينها لتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها وهي[2]:

أ. المحكمة الدولية لقانون البحار المشكلة وفقاً للمرفق السادس من الاتفاقية.

ب. محكمة العدل الدولية.

---

(1) المصدر نفسه، ص64.

(2) الأمم المتحدة، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، النسخة العربية، نيويورك، 7 تشرين الأول 1982، ص ص199 -216.

obeikandl.com

ج. محكمة تحكيم خاصة، تشكل وفقاً للمرفق الثامن لهذه الاتفاقية.

مما تقدم يتضح أن تطبيق نصوص المادة السادسة من اتفاقية جنيف 1958 على منطقة الخليج العربي هي أسهل من تطبيق الاتفاقية الخاصة للأمم المتحدة لعام 1982، وذلك لأن إيران تقابل من الناحية الجغرافية جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإن أسهل الطرق لتحديد الجرف القاري بين الطرفين هو الاتفاق أو خط الوسط، إلا أن الخلافات السياسية القائمة دائماً بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الجزر العربية الثلاث، وموقف إيران من أمن الخليج العربي تشكل حجر زاوية أمام تنفيذ تطبيق الاتفاقيات بخصوص الجرف القاري، كما أن قدرات إيران العسكرية تلعب دوراً أساسياً في تطبيق مثل هذه الاتفاقيات.

تسوية الخلاف بين المملكة العربية السعودية والكويت حول الجرف القاري:

قبل دراسة المشاكل العالقة بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، لابد من الإشارة إلى الاتفاق الذي تم بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت بخصوص الجرف القاري والحدود البحرية بينهما.

فقد أعلنت إيران في حزيران عام 2000 أنها بصدد الاتفاق مع شركات النفط لاستخراج الغاز الطبيعي من حقل الدرة "يقع هذا الحقل في منطقة تلاقي الحدود البحرية للدول الثلاث المملكة العربية السعودية والكويت وإيران"[1]. وقد ناشدت الكويت حكومة إيران التريث في هذا الأمر حفاظاً على حقوق دول الجوار في هذه الثروات[2]. إن هذا الإعلان من جانب إيران حرك موضوع إقرار ترسيم الحدود البحرية بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وقد قام عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد في المملكة العربية السعودية (حالياً الملك) بزيارة رسمية إلى الكويت في 2 تموز 2000، وتم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين

(1) صحيفة القبس، الكويت، 2000/6/19.

(2) المصدر نفسه، 2000/6/23.

obeikandl.com

البلدين تأسيساً على اتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة بينها الموقعة في 7 تموز 1965 ، واتفاقية تعيين الحد المنصف للمنطقة المحايدة بين البلدين الموقعة في 18 كانون الأول 1969[1].

اعتبرت هذه الاتفاقية مجموعة جزر فيلكا (فيلكا -عوهة -مسكان) خط القاعدة الذي يقاس منه بداية المياه الإقليمية للكويت، وأعطت الجزر الأثر الكامل لتعيين خط الحدود، إن هذا الاتفاق هو في صالح الكويت عند تحديد خط الوسط بينها وبين إيران حفاظاً على ثرواتها الطبيعية التي تكتشف في قاع البحر، وقد أوصت المادة السابعة من الاتفاقية أن يشكل البلدانطرفاً تفاوضياً واحداً عند تعيين الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بينهما، بمعنى آخر عند التفاوض مع إيران على تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت[2].

الخلاف بين المملكة العربية السعودية وإيران حول الجرف القاري:

استناداً إلى المادة السادسة من اتفاقية جنيف لعام 1965 ، اتفق كل من إيران والمملكة العربية السعودية في عام 1965 على تقسيم الجرف القاري بينهما اعتماداً على خط الوسط، إلا أن تعنت الجانب الإيراني ومطالبته بإعطاء جزيرة خرج(*) الإيرانية الأثر الكامل(**)، كان حجر الزاوية في المباحثات العسيرة التي

---

(1) جاسم محمد يوسف كرم، "تقسيم المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية وترسيم الحدود البحرية للمنطقة المغمورة المحاذية لها" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد/111، السنة/29، الكويت، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2003، ص27.

(2) المصدر نفسه، ص30.

(*) جزيرة خرج الإيرانية: تقع في مياه الخليج العربي وتبعد حوالي 17 ميلاً بحرياً عن الأراضي الإيرانية، وتبلغ مساحتها حوالي 21 كيلومتر مربع، وهي أهم مصب نفطي في العالم من حيث طاقة التحميل والشحن والتكرير، زادت أهميتها منذ العام 1960 عندما أصبحت مركزاً للمنشآت النفطية الإيرانية. مصطفى عبد القادر النجار ومحمد وصفي أبو مغلي، جزيرة خرج من جزر الخليج العربي، الأمانة العامة للمراكز والهيئات العلمية المهتمة بدراسة الخليج العربي والجزيرة العربية، (البصرة، مطبعة جامعة البصرة، 1983) ص15.

(**) الأثر الكامل: كانت إيران تطالب باعتبار جزيرة خارج جزءاً من الساحل الإيراني بعد ربطها بأنابيب نفطية واعتبارها بداية لخط الأساس الذي يقاس منه عرض البحر الإقليمي لإيران، بالرغم من أنها تبعد حوالي 17 ميلاً بحرياً عن الساحل الإيراني، السويدي، المصدر السابق، ص ص131 -132.

Oberkanal.com

سبقت هذه الاتفاقية[1]. بعد مباحثات اتفق الطرفان في 13 كانون الأول عام 1965 على تعيين خط لحدود الجرف القاري بينهما، لكن الأطماع الإيرانية حالت دون تصديقها على هذا الاتفاق، بعد أن اكتشفت وجود موارد نفطية جديدة في المنطقة الشمالية لخط الحدود المتفق عليه، واستعملت القوة العسكرية لمنع شركة أرامكو الأمريكية الممنوحة حق التنقيب عن النفط في الجرف القاري السعودي المحدد بموجب اتفاقية عام 1965 بين السعودية وإيران من حفر آبار نفطية بالقرب من حدود الجرف القاري بين البلدين[2]. على أثر هذه الحادثة ثارت أزمة عنيفة بين إيران والمملكة العربية السعودية وفي 24 تشرين الأول عام 1968 وقع الطرفان على اتفاقية تخص السيادة على جزيرتي العربي والفارسي[*] وتقسيم الجرف القاري في الخليج العربي بين الدولتين وأصبحت سارية المفعول بعد تبادل الوثائق في 29 كانون الثاني عام 1969[3].

(1) خاكي، المصدر السابق، ص70.

(2) السويدي، المصدر السابق، ص148.

(*)جزيرتي العربي والفارسي: تقع جزيرة العربي داخل الخليج العربي على بعد ستين ميلاً شمال شرقي خليج المسلمية وعلى بعد 15 ميلاً من جزيرة الفارسي ترتفع عن سطح البحر بثلاثة أقدام، وتتكون الجزيرة من شواطئ صخرية تعلوها الرمال يرتادها صيادو الأسماك والسلحفاة، كذلك السياح. أما جزيرة الفارسي، فتقع شمال شرقي رأس المسلمية داخل الخليج العربي على شاطئ الإحساء وعلى مسافة متساوية إلى جنوب غربي قرى فاراكي على شاطئ نانجستان الولاية الإيرانية، وتقع إلى الجنوب من جزيرة عرب وعلى بعد 15 ميلاً منها يقدر عرضها بميل واحد وعلى ارتفاع عشرة أقدام فوق سطح البحر، تنمو فيها الأعشاب والغابات الصغيرة، يرتادُها الصيادون لاصطياد سلحفاة البحر، غنية بثرواتها الطبيعية لاسيما النفط، المبادر، المصدر السابق، ص182.

(3) رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ص230.

obeikandl.com

لقد أرست هذه الاتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية المبادئ التالية[1]:

أولاً: الرغبة في حل الخلاف بشأن السيادة على جزر العربي والفارسي، وزيادة في الرغبة لاتخاذ القرار العادل والدقيق بشأن خط الحدود الفاصل بين منطقتي الغواصات لكل منهما.

ثانياً: تبادل الفريقان الاعتراف بسيادة المملكة العربية السعودية على جزر العربية وسيادة إيران على جزيرة الفارسي، وتكون لكل جزيرة حزام من المياه الإقليمية يبلغ عرضه 12 ميلاً بحرياً مقاساً من خط أخفض مستوى للمياه حول كل من الجزر المذكورة.

ثالثاً: يوافق الطرفان على عدم القيام بعمليات حفر نفطية من قبله أو تحت إمرته في منطقة تمتد خمسمائة متر عرضاً على جانب الحدود لكل منهما.

ورغم هذه الاتفاقية بين إيران والمملكة العربية السعودية، إلا أن الخلافات تجددت بين الطرفين منذ العام 2000 ، عندما نشطت منصة حفر إيرانية لمدة ثلاثة أشهر في منطقة حقل الدرة(*)أو كما يسميه الإيرانيون حقل أراش، واحتجت الكويت والمملكة العربية السعودية رسمياً على ذلك، وأوقفت أعمال الحفر بعد ظهور الخلافات، وقد اتفق الجميع "إيران -المملكة العربية السعودية -الكويت" على بدء المفاوضات السياسية بهذا الخصوص للفصل في مسألة حدود الجرف القاري[2].

وبذلك يتضح أن من الصعب على إيران أن تلتزم بأية اتفاقية تتعارض مع خدمة مصالحها، كذلك فإن الجزر المنتشرة داخل الخليج العربي تعتبر هي الأخرى عقبة

---

(1) المصدر نفسه، ص ص230 -231.

(*) حقل الدرة: هو المثلث المائي الواقع شمال الخليج العربي، يقع على الحدود المشتركة بين إيران والمملكة العربية السعودية والكويت، ويقع جزء مشترك من الحقل مع الجانب الإيراني. ومما يزيد من أهمية الحقل ما أفادت به الدراسات والمسوحات التي أُجريت على الحقل وأشارت إلى بوادر تؤكد على وجود كميات كبيرة من الغاز، ففي العام 1997 قدرت شركة الزيت العربية اليابانية احتياطات الغاز القابلة للاستخراج من حقل الدرة بواقع 5.5 تريليون قدم مكعب أي إنها تعادل 165 مليار متر مكعب. ظافر محمد العجمي، " إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري" أمن الخليج العربي، 22 شباط 2008، ص2، على الموقع الإلكتروني: http://gulf security.blogspot.com/2008/02/blog-post 22.html

(2) المصدر نفسه، ص2.

obeikandi.com

أساسية بوجه ترسيم الحدود البحرية، لأن إيران لديها أطماع في الثروات الموجودة في قاع الخليج وتطمح في السيطرة على الخليج العربي، بالمقابل تصر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بخصوص الحدود البحرية والجرف القاري، لذلك سوف تبقى المشاكل عالقة ما لم تحل سياسياً بين الطرفين.

الخلاف بين الكويت وإيران حول الجرف القاري

من الملاحظ أن الجزر المنتشرة في الخليج العربي الواقعة بين كل من إيران والكويت، تعد عقبة أمام التوصل إلى اتفاقية تحدد بموجبها الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين البلدين، وتظهر الأطماع الإيرانية بشكل واضح في هذا الخلاف، إذ تطالب إيران بإعطاء جزيرة خرج الأثر الكامل، أي قياس امتداد الجرف القاري لها ابتداءً من ساحل هذه الجزيرة التي تبعد حوالي 17 ميلاً بحرياً عن الساحل الإيراني الرئيسي، بالمقابل فإن الكويت تطالب بدورها بوجوب أخذ جزيرة فيلكا(**) بنظر الاعتبار وإعطائها الأثر الكامل خاصة وإنها لا تبعد عن الساحل الكويتي سوى تسعة أميال بحرية[1]. وبذلك فإنها تقع ضمن البحر الإقليمي الكويتي الذي يمتد لمسافة (12) ميلاً بحرياً، ولهذا يجب أن تعتبر جزءاً من الإقليم الكويتي لغرض قياس الجرف القاري، بينما نلاحظ أن جزيرة خارج لا تقع ضمن البحر الإقليمي الإيراني، وبالرغم من هذا ترى الكويت أن كثيراً من الاتفاقيات التي وُقعت بين إيران ودول المنطقة حول تحديد الجرف القاري بينها أهملت الجزر البعيدة عن التحديد، وعليه فإن الكويت تطالب بعدم إدخال الجزر

(**) فيلكا: فيلكا تعني سعيد أو سعيدة باللغة اليونانية، وهذا يعني إن لها تأريخاً قديماً ، وقد مرت بها حملة الإسكندر المقدوني وعثر على آثار الحملة اليونانية فيها، وهي جزيرة تقع في الجانب الشمالي من مدخل خليج الكويت ويبعد طرفها القريب من مدينة الكويت 25 كيلومتراً، وتبعد حوالي سبعة كيلومترات جنوب شرق مدخل خور الصبية، يبلغ طولها سبعة أميال وأقصى عرض لها ثلاثة أميال، وتبلغ مساحتها 26 ميلاً مربعاً، المبادر، المصدر السابق، ص ص165 -166.

(1) السويدي، المصدر السابق، ص ص174 -175.

في الاعتبار عند تحديد الجرف القاري[1]. وتدعي إيران أن وجود هذه الجزيرة أو تلك بين البلدين يشكل ظرفاً خاصاً، ومن أجل هذا ترى الكويت في مبدأ خط الوسط قاعدة واجبة التطبيق على عكس التصور الإيراني الذي يعطي جزيرة خارج أهمية اقتصادية وتاريخية كبيرة وتطالب بتحديد قد ينفصل عن قاعدة خط الوسط كما جرت عليه ممارسات إيران في كافة الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول المقابلة لها وأدخلت فيها تعديلات على خط تساوي البعد أو أهملته تماماً في بعض الحالات[2]. مع ما يتفق وأطماعها التوسعية معتمدة بذلك على امتلاكها القوة العسكرية الرادعة في المنطقة.

ومن العقبات التي تحول أيضاً دون التوصل إلى اتفاقيات تحديد الحدود البحرية وحدود الجرف القاري بين إيران والكويت، هو التداخل الحاصل بين الجرف القاري لكل من العراق والكويت وإيران، إذ يقع العراق في الجزء الشمالي للخليج العربي وهذا يجعل الدول الثلاث تقع على ساحل مقعر في رأس الخليج العربي، تلتقي حدودها على الجرف القاري بنقطة واحدة في عرض الخليج العربي، إذ يعطي الجرف القاري لها شكلاً مثلثاً[3]. لقد أضافت الأحداث التي عصفت بمنطقة الخليج العربي خصوصاً الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 عائقاً جديداً أمام الحلول المطروحة للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف بخصوص تحديد الجرف القاري بين إيران والكويت وحتى العراق.

ولم تكف الكويت عن مساعيها الدبلوماسية الحثيثة مع إيران، بعد التجاوزات التي قامت بها إيران في عام 2000 في حقل الدرة النفطي، من أجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين الكويتي والإيراني، فقد قام وفد من البرلمان الكويتي بزيارة إيران في 4 تموز 2002 إذ التقى فيها رئيس مجلس الأمن الكويتي جاسم الخرافي والوفد المرافق له بالرئيس الإيراني محمد خامنئي، الذي وعد الوفد الكويتي بأنه كلف الطاقم الإداري في مكتبه بإعداد مذكرة تتعلق بالجرف القاري بين

---

(1) المصدر نفسه، ص175.

(2) العوضي، المصدر السابق، ص122.

(3) خاكي، المصدر السابق، ص117.

obeikandl.com

الدولتين وسيحيل المذكرة على مجلس الوزراء الإيراني، وطمأن النواب الكويتيين إلى أن هذه القضية ستعالج في القريب العاجل لتعزيز الثقة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي[1].كما أجرى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد زيارة لإيران في 11 كانون الثاني 2003، أسفرت عن التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم في شأن التعاون الاقتصادي والفني واستيراد الغاز من إيران، إلا أن المباحثات لم تؤد إلى حسم قضية الجرف القاري التي بدأت في العام 2000، إذ اتفق الطرفان على زيادة ودعم جهودهما السياسية تجاه هذه القضية، وتم تكليف اللجنة المشتركة لتحديد حدود الجرف القاري بين البلدين بشكل يرضي الطرفين[2]. أما وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي فقد أكد في الكويت أثناء لقائه بنظيره الكويتي محمد صباح السالم في 25 تشرين الثاني 2007، أن موضوع الجرف القاري قد وضع على أجندة وزيري خارجية البلدين ويعمل عليه خبراء ومستشارون قانونيون كويتيون وإيرانيون لغرض حسم الموضوع[3].

وكانت المملكة العربية السعودية والكويت قد وحدتا موقفيهما فيما يتعلق بقضية الجرف القاري الذي يجمع حدود الكويت والمملكة العربية السعودية مع إيران بحرياً، وقد أجريت عدة مباحثات ثنائية بين الكويت والمملكة العربية السعودية بين وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح ووكيل وزارة الخارجية السعودي تركي بن محمد بن سعود بهدف توحيد الرؤى بين الجانبين بخصوص حل ملف الجرف القاري بين الكويت والمملكة العربية السعودية مع إيران[4]. وبعد حضور الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في الدوحة خلال شهر كانون الأول 2007 ودعوته إلى التعاون بين

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/859، في 5 حزيران 2002 على الموقع الالكتروني:
www.alawsat.com/details.asp?section=4 article = 106829.

(2) أشرف محمد كشك، "العلاقات الكويتية الإيرانية رؤية تحليلية"، مختارات إيرانية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كانون الثاني 2010، ص4.

(3) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/10590، في 26 تشرين الثاني 2007.

(4) صحيفة الرياض، المملكة العربية السعودية، في 15 تشرين الثاني 2007.

obeikandl.com

ضفتي الخليج، زار وزير الخارجية الكويتي محمد صباح السالم إيران في 15 كانون الثاني 2008 لبحث موضوع الجرف القاري الواقع في المنطقة الحدودية البحرية بين الجانبين[1]. تبعه بعدها رئيس الوزراء الكويتي ناصر محمد الذي زار إيران في 21 تشرين الثاني 2009 والتقى بالنائب الأول للرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي، وقد تركزت المباحثات حول الجرف القاري وحقل الدرة ومشروع إقامة خط أنابيب نقل المياه العذبة إلى الكويت ومشروع تصدير الغاز الإيراني إلى الكويت، وركزت المباحثات بين الجانبين حول ضرورة إنهاء ملف الحدود البحرية، لاسيما الجرف القاري، إلا أنه كانت هناك مماطلة من الجانب الإيراني لترحيل ملف الجرف القاري إلى اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين بحجة إسناده إلى لجان فنية مختصة[2].

وفي حوار لصحيفة القبس الكويتية في 17 كانون الثاني 2010 مع وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح في موضوع الجرف القاري قال: "هذه شوكة في خاصرة العلاقات الكويتية الإيرانية وهذه الشوكة بحاجة للنزع كي تتوج زيارة أمير البلاد صباح الأحمد الجابر إلى طهران بإنهاء هذا الملف" وأضاف "نحن في منطقة مثلثة تجمع كلا من الكويت والسعودية وإيران، وقد اقترحنا على الأخوة في إيران عقد مفاوضات ثلاثية لتحديد الجرف القاري، لأنه لا يمكن لدولتين تحديده، خصوصاً إذا كانت العلاقات متداخلة بين الدول الثلاث، ونتمنى على إيران أن توافق على عقد مفاوضات ثلاثية في أقرب فرصة" وأكد أنه في حال أغلقت الأبواب "سنذهب إلى المحكمة الدولية وسنقبل بنتائجها"[3].

وقد رد عليه السفير الإيراني في الكويت علي جنتي في 9 شباط 2010 خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده جنتي بمناسبة الذكرى الحادية والثلاثين لانتصار

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد/10640، في 15 كانون الثاني 2008.

(2) صحيفة القبس، الكويت، العدد/13106، 22 تشرين الثاني 2009. أيضاً: صحيفة الجريدة، الكويت، العدد/788، في 23 تشرين الثاني 2009.

(3) الأهالي.نت، "إيران تحتل حقل الدرة الغازي للكويت والصباح يعتبرها شوكة في خاصرتها" في 19 كانون الثاني 2010، ص1 على الموقع الإلكتروني:

www.alahale.net/details.asp?id=4800 catid=23.

obeikandi.com

الثورة الإسلامية في إيران قائلاً "إن أزمة الجرف القاري مع الكويت ليست شوكة في خاصرة العلاقات بين البلدين" مشدداً على ضرورة تعزيز التعاون في جميع المجالات ومتابعة المحادثات لحل تلك القضية قائلاً "إن المحادثات الثنائية بشأن ترسيم الحدود البحرية تحتاج إلى وقت طويل مؤكداً التوصل إلى حل نهائي في أقرب وقت"[1]. ويعزي السفير علي جنتي تأخير ترسيم إيران لحدودها البحرية مع الكويت إلى المشاكل التي حدثت بين إيران والعراق والمشاكل التي وقعت بين الكويت والعراق[2]. وهناك أنباء إيرانية عن أن إيران قد عرضت على الكويت الاشتراك في تطوير حقل الدرة والاستفادة منه، لكن الحكومة الكويتية صمتت وهي تفحص الأنباء التي نشرتها وسائل الإعلام الإيرانية، وقد استغربت شركة النفط الكويتية لأنباء تطوير الحقل المتنازع عليه واستغلاله فيما لم يتم الاتفاق على حل مسألة الجرف القاري، عبر رسم الحدود البحرية الكويتية والسعودية والإيرانية، كما أن حقل الدرة هو في الأساس حقل كويتي -سعودي ولذلك لابد من رسم الحدود ليتم معرفة حق إيران في مد خطوطها وحق الكويت والسعودية[3].

وبذلك يتضح أن جميع المساعي الدبلوماسية التي قامت بها الكويت من أجل التوصل إلى حل للخلاف القائم بينها وبين إيران حول ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري لم تجدِ نفعاً، وقد تعاقبت عليها لجان فنية ووزراء ورؤساء دول، وأنها مجرد دوران في حلقة مفرغة. إن إيران في مماطلتها تتصرف كما تصرفت مع قضية الجزر الإماراتية الثلاث، ولا يخفى على أحد أن إيران والكويت والمملكة العربية السعودية لن تتخلى عن مصالحها الوطنية في حقل الدرة النفطي الذي يقع في منطقة مشتركة من الجرف القاري للدول الثلاث، لذلك فإن قضية الخلاف حول الجرف القاري بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية ستبقى عالقة

---

(1) صحيفة الوسط، الكويت، في 9 شباط 2010، على الموقع الإلكتروني:
www.alwasat.com.kw Dynamic.asp?Layout-ID=45.

(2) العجمي، "إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري"، ص2.

(3) صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، في 12 آذار 2010. على الموقع الإلكتروني:
http://www.elaph.com/web/news/2010/3/541935.html.

obeikandl.com

ما لم يتم اتخاذ قرار حاسم من قبل الحكومة الإيرانية لإنهاء الموضوع ورسم الحدود البحرية الفاصلة والجرف القاري بينها جميعاً، في خطوة من إيران لحل جميع المشاكل العالقة بينها وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

obeikandl.com